

البنك المركزي العراقي  
دائرة الإحصاء والأبحاث  
قسم الاستقرار النقدي والمالي

تقرير الإنذار المبكر للقطاع  
المصرفي

الفصل الثالث 2023



العدد الخامس والعشرون

دائرة الإحصاء والأبحاث  
قسم الاستقرار النقدي والمالي  
شعبة الإنذار المبكر

تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي  
(الفصل الثالث - 2023)

**Early Warning Report for the Banking Sector  
(The Third Quarter – 2023)**

البنك المركزي العراقي  
2024

الاسم: (تقرير الإنذار المبكر للفصل الثالث من عام 2023) / العدد الخامس والعشرون.  
الوصف: العاصمة بغداد - البنك المركزي العراقي / يصدر بصورة فصلية/ بدء إصداره في عام 2017.  
العنوان: البنك المركزي العراقي - شارع الرشيد - بغداد - العراق.

هاتف: 8165171

ص . ب: 64

فاكس: 0096418166802

البريد الإلكتروني: [cbi@cbi.iq](mailto:cbi@cbi.iq)

**الإنذار المبكر:** هو مؤشر يعطي صورة واضحة عن واقع وحجم المخاطر المحتملة الحدوث التي قد يتعرض لها القطاع المالي بصورة خاصة والاقتصاد بصورة عامة، ومن ثمَّ يُمكنُ صنَّاع القرار من اتخاذ التدابير اللازمة ورسم السياسات في الوقت المناسب لتلافي حدوث أزمة مالية.

**يمكنكم الاقتباس من التقرير وفق الصيغة الآتية:**

البنك المركزي العراقي، تقرير الإنذار المبكر للفصل الثالث من عام 2023، العدد الخامس والعشرون، بغداد، 2023.

\*ترسل طلبات الحصول على هذا العدد إلكترونياً إلى العنوان الآتي:

[mfs.dept@cbi.iq](mailto:mfs.dept@cbi.iq)

## المحتويات

|       |   |
|-------|---|
| 1     | المقدمة   |
| 7-2   | الفصل الأول (مؤشرات استقرار قيمة العملة)                                  |
| 2     | أولاً: كفاية الاحتياطيات الأجنبية   |
| 2     | 1. مؤشر كفاية الاحتياطيات الأجنبية إلى العملة المصدرة                     |
| 3     | 2. مؤشر كفاية صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M2) |
| 4     | ثانياً: التغير في معدلات أسعار الفائدة                                    |
| 4     | 1. أسعار الفائدة قصيرة الاجل على الودائع                                  |
| 6     | 2. أسعار الفائدة الحقيقية   |
| 26-8  | الفصل الثاني (تحليل مؤشرات أداء المصارف)                                  |
| 8     | 1. تسهيلات الاقراض القائمة إلى إجمالي مطلوبات المصارف                     |
| 8     | 2. الودائع المصرفية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M2)                     |
| 10    | 3. إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع                              |
| 12    | 4. استثمارات المصارف إلى إجمالي الموجودات                                 |
| 15    | 5. المضاعف النقدي   |
| 16    | 6. ربحية المصارف  |
| 16    | 7. القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي                             |
| 19    | 8. القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع                                     |
| 21    | 9. القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول                                      |
| 23    | 10. صافي المركز المفتوح بالعملة الاجنبية للمصارف العاملة                  |
| 33-27 | الفصل الثالث (مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي)                                 |
| 27    | 1. معدل التضخم (Inflation Rate)   |
| 27    | 2. معدل نمو الدين الداخلي   |
| 28    | 3. نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP)                                       |
| 29    | 4. المخفّض الضمني للأسعار (Implicit Price Deflator)                       |
| 30    | 5. فجوة الناتج المحلي الإجمالي  |
| 31    | 6. معامل الاستقرار النقدي   |

## قائمة الأشكال

### الفصل الاول ..... 7-2

- شكل (1) نسبة صافي الاحتياطيات الأجنبية الى العملة المصدرة.....3
- شكل (2) كفاية صافي الاحتياطيات الأجنبية.....4
- شكل (3) أسعار الفوائد ومجموع ودائع التوفير والثابتة .....5
- شكل (4) سعر الفائدة الاسمي ومعدل سعر الفائدة الحقيقي ومعدل التضخم .....6

### الفصل الثاني ..... 26-8

- شكل (5) نسبة النقد في التداول والودائع المصرفية إلى (M2).....9
- شكل (6) نسبة الودائع الثابتة والجارية والتوفير إلى إجمالي الودائع لدى المصارف العاملة .....10
- شكل (7) ( نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع للقطاع المصرفي .....11
- شكل (8) نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع لكل من المصارف الحكومية والمصارف الخاصة .....12
- شكل (9) نسبة الاستثمارات إلى إجمالي الموجودات لدى المصارف العاملة .....13
- شكل (10) نسبة إجمالي الاستثمارات إلى إجمالي الموجودات لكل من المصارف الحكومية والمصارف الخاصة.....14
- شكل (11) نسبة العملة في التداول الى الودائع الجارية والمضاعف النقدي.....15
- شكل (12) العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات لدى المصارف العاملة .....16
- شكل (13) نسبة القروض المتعثرة إلى مجموع الائتمان النقدي .....17
- شكل (14) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي لدى كل من المصارف الحكومية والمصارف الخاصة.....18
- شكل (15) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي لدى القطاع العام والخاص .....19
- شكل (16) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع .....20
- شكل (17) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع لدى كل من المصارف الحكومية والمصارف الخاصة .....21
- شكل (18) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الاصول .....22
- شكل (19) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الاصول لدى كل من المصارف الحكومية والمصارف الخاصة.....23
- شكل (20) صافي المركز المفتوح بالعملة الأجنبية للمصارف العاملة.....24

### الفصل الثالث ..... 33-27

- شكل (21) معدل التضخم .....27
- شكل (22) حوالات الخزينة والحوالات المخصصة من قبل المصارف العاملة .....28
- شكل (23) نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة .....29
- شكل (24) المخفض الضمني للأسعار ومعدل التضخم .....30
- شكل (25) فجوة الناتج المحلي الإجمالي .....31
- شكل (26) معامل الاستقرار النقدي .....32

## قائمة الجداول

### الفصل الاول ..... 7-2

- جدول (1) نسبة الاحتياطيات الأجنبية الى العملة المصدرة ..... 3
- جدول (2) كفاية صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى M2 ..... 4
- جدول (3) أسعار الفوائد ومجموع ودائع التوفير الثابتة ..... 5
- جدول (4) معدل التضخم وأسعار الفائدة الحقيقية ..... 6
- جدول (5) المؤشرات الخاصة باستقرار قيمة العملة ..... 7

### الفصل الثاني ..... 26-8

- جدول (6) النقد في التداول والودائع المصرفية ..... 9
- جدول (7) الودائع الثابتة وودائع التوفير والودائع الجارية وإجمالي الودائع لدى المصارف العاملة ..... 10
- جدول (8) نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع ..... 11
- جدول (9) إجمالي الائتمان النقدي وإجمالي الودائع لدى كل من المصارف الحكومية والمصارف الخاصة ..... 12
- جدول (10) إجمالي الاستثمارات وإجمالي الموجودات لدى المصارف العاملة ..... 13
- جدول (11) الاستثمارات والموجودات لدى المصارف الحكومية والمصارف الخاصة ..... 14
- جدول (12) العملة في التداول والمضاعف النقدي ..... 15
- جدول (13) العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات لدى المصارف العاملة ..... 16
- جدول (14) القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي لدى المصارف العاملة ..... 17
- جدول (15) القروض المتعثرة وإجمالي الائتمان النقدي لدى المصارف الحكومية والمصارف الخاصة ..... 18
- جدول (16) الائتمان النقدي والقروض المتعثرة لدى القطاع العام والخاص ..... 19
- جدول (17) إجمالي القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع لدى المصارف العاملة ..... 20
- جدول (18) القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع لدى المصارف الحكومية والمصارف الخاصة ..... 21
- جدول (19) القروض المتعثرة وإجمالي الاصول لدى المصارف العاملة ..... 22
- جدول (20) القروض المتعثرة وإجمالي الاصول لدى المصارف الحكومية والمصارف الخاصة ..... 23
- جدول (21) صافي المركز المفتوح بالعملة الأجنبية لدى المصارف العاملة ..... 24
- جدول (22) المؤشرات الخاصة بتحليل أداء المصارف ..... 25

### الفصل الثالث ..... 33-27

- جدول (23) حوالات الخزينة لدى البنك المركزي والمصارف العاملة ..... 28
- جدول (24) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ..... 29
- جدول (25) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والمخفض ..... 30
- جدول (26) الناتج المحلي الإجمالي الممكن والفعلي ..... 31
- جدول (27) معامل الاستقرار المالي ..... 32
- جدول (28) مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي ..... 33

المقدمة:

يُعد تقرير مؤشرات الإنذار المبكر أحد أهم الوسائل الرقابية المباشرة على القطاع المالي، من خلال المؤشرات التي يحتويها والقادرة على التنبؤ في حدوث الأزمات الوشيكة والمحتملة بصورة عامة وإن لم تتحقق، فضلاً عن قياس الانحرافات المحتملة التي قد تصيب القطاع المصرفي والمتغيرات المؤثرة فيه.

ويشتمل التقرير على ثلاث فصول تغطي غالبية المؤشرات التي تؤثر في عمل السلطة النقدية، تضمن الفصل الأول من تقرير الإنذار المبكر تحليل مؤشرات استقرار قيمة العملة عن طريق عدة مؤشرات من أبرزها نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد الواسع (M2) فقد ارتفعت لتصل إلى (82.8%) في الفصل الثالث 2023 مقارنة بالفصل نفسه من العام السابق والتي بلغت فيه (79.3%) وهي أكبر من النسبة المعيارية (20%)، ويعود ذلك إلى الزيادة الكبيرة في حجم الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي.

أمّا الفصل الثاني والمتضمن تحليل مؤشرات أداء المصارف، فقد بلغت نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع (53.2%) في الفصل الثالث 2023 وهي لم تتجاوز النسبة المعيارية التي حددها البنك المركزي (75%)، كما وشهدت نسبة المضاعف النقدي في الفصل الثالث من عام 2023 انخفاضاً ليصل إلى (1.12%) بعدما كان (1.26%) للفصل نفسه من عام 2022، أمّا فيما يخص مؤشري العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية، فيبين أنّ هناك ارتفاعاً في نسبة العائد على الموجودات وارتفاعاً في العائد على حقوق الملكية، إذ ارتفع العائد على الموجودات في الفصل الثالث من عام 2023 إلى (1.6%) بعد أن كان (1.5%) للفصل نفسه من عام 2022، أمّا نسبة العائد على حقوق الملكية فقد شهدت ارتفاعاً من (11.1%) في الفصل الثالث لعام 2022 إلى (12.3%) للفصل نفسه من عام 2023.

وقد تم التطرق في الفصل الثالث إلى تحليل بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي التي لها تأثير في الجهاز المصرفي العراقي، وعند العودة إلى معدل التضخم الشهري فقد انخفض من (5%) في الفصل الثالث من عام 2022 إلى (3.6%) خلال ذات الفصل من عام 2023، أمّا في ما يخصّ حوالات الخزينة لدى المصارف العاملة إلى إجمالي الدين العام فقد انخفضت من (8.5%) خلال الفصل الثالث عام 2022 إلى (7.6%) خلال نفس الفصل من عام 2023 بمعنى تراجع حدة مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في الحصول على الائتمان، وقد حقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق نسبة انخفاض أثناء الفصل الثالث لعام 2023 بلغت (14.6%) إذ بلغ مقدار الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (84) تريليون دينار خلال الفترة ذاتها.

## الفصل الأول: مؤشرات استقرار قيمة العملة

يُعد الحفاظ على قيمة العملة الوطنية من أهم أهداف البنك المركزي العراقي التي يسعى إلى تحقيقها، لذلك فإن هذا الفصل يوضح كيفية قيام السلطة النقدية بالحفاظ على قيمة العملة وكيفية الدفاع عنها من خلال عدة مؤشرات أبرزها مؤشر كفاية الاحتياطيات الأجنبية نسبة إلى M2 ونسبة تغطية الاحتياطيات الأجنبية إلى العملة المصدرة فضلاً عن قياس معدلات التغيير في أسعار الفائدة، وهذه المؤشرات تم اختيارها لتتلاءم مع طبيعة الاقتصاد العراقي.

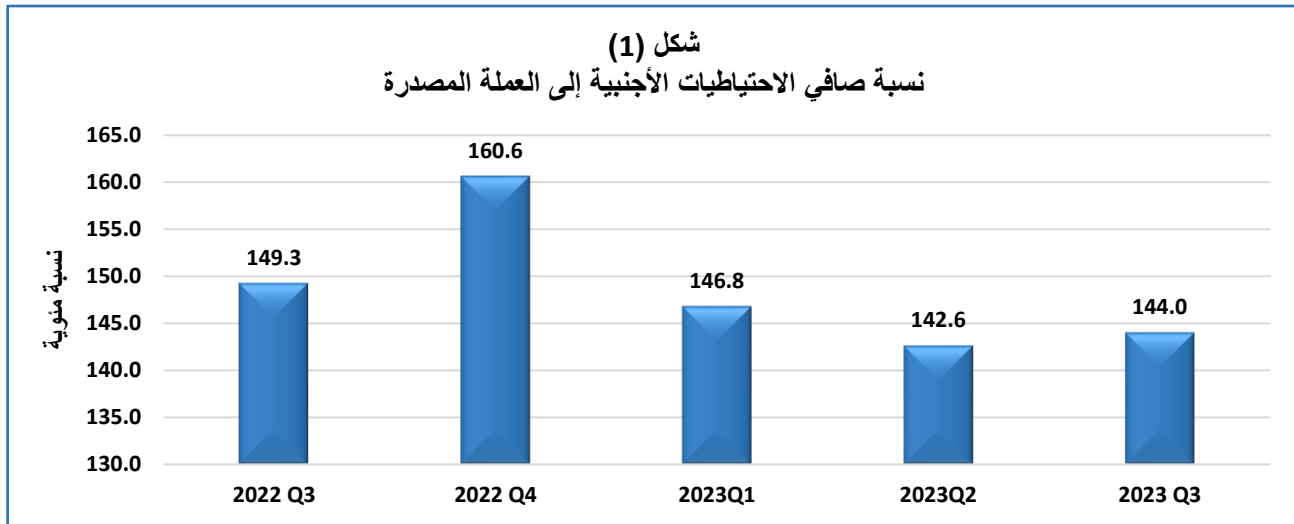
### أولاً: كفاية الاحتياطيات الأجنبية

تعتبر الاحتياطيات الأجنبية من أهم المصدات التي تبقى عملة البلد في وضع آمن وسليم يحصنها تجاه الصدمات الطارئة غير المتوقعة، مما يحافظ على استقرارها داخل السوق المحلي، إذ تُعدّ الاحتياطيات الأجنبية الكافية وسيلة لدعم الثقة في قيمة العملة المحلية وتقليل مخاطر هروب رأس المال، وهناك مؤشرات عدّة لقياس كفاية الاحتياطيات الأجنبية منها:

#### 1- مؤشر كفاية الاحتياطيات الأجنبية إلى العملة المصدرة

يقيس هذا المؤشر نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى العملة المصدرة، ومدى قدرة تغطيتها على اعتبار إن قيمة العملة المحلية تستمد قيمتها من حجم الاحتياطيات الأجنبية التي يحتفظ بها البنك المركزي، ويبين الشكل (1) انخفاض نسبة تغطية الاحتياطيات الأجنبية إلى العملة المصدرة لتبلغ (144.0%) للفصل الثالث في عام 2023 مقارنة بالفصل الثالث من العام السابق التي بلغت فيه (149.3%)، ويعزى هذا إلى ارتفاع العملة المصدرة بنسبة (22.5%) والتي تفوق النمو الحاصل بالاحتياطيات الأجنبية الا انها لا زالت تُعدّ مؤشراً ايجابياً مؤثراً كونها تفوق النسبة المعيارية البالغة (100%)، وباستبعاد عائد الاصدار النقدي.





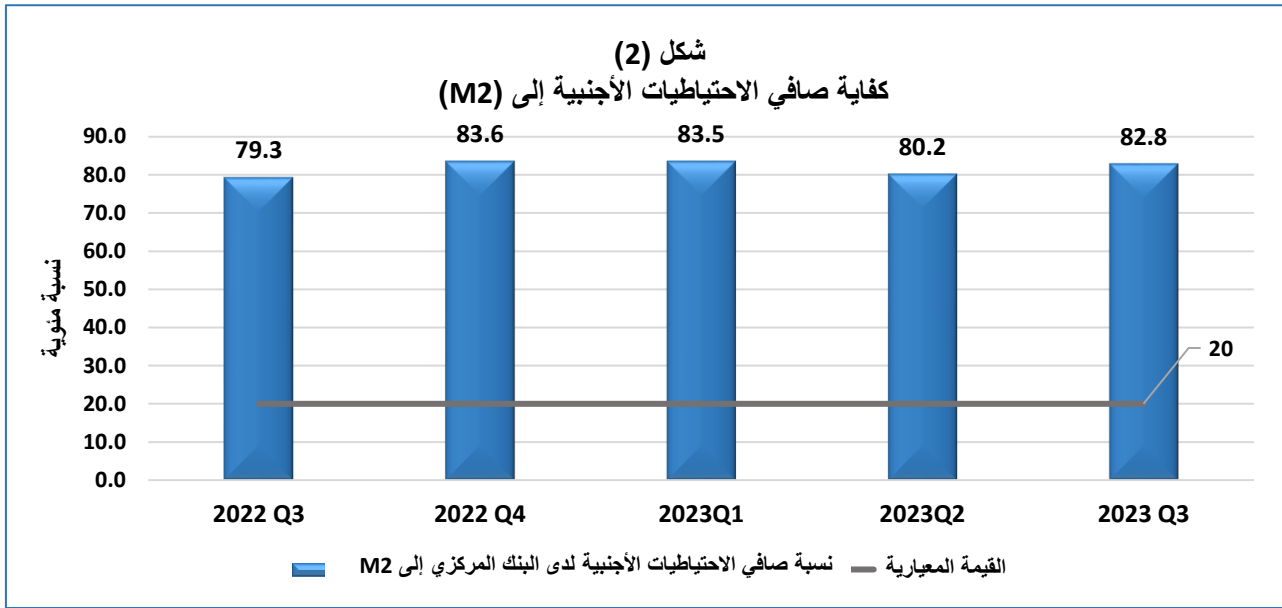
المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي

جدول (1)  
نسبة صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى العملة المصدرة  
(مليار دينار)

| السنة   | صافي الاحتياطيات الأجنبية | العملة المصدرة | نسبة صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى العملة المصدرة % |
|---------|---------------------------|----------------|---|
| 2022 Q3 | 121,897                   | 81,671         | 149.3   |
| 2022 Q4 | 140,637                   | 87,561         | 160.6   |
| 2023 Q1 | 142,346                   | 96,964         | 146.8   |
| 2023 Q2 | 142,603                   | 99,998         | 142.6   |
| 2023 Q3 | 144,103                   | 100,060        | 144.0   |

## 2 - مؤشر كفاية صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M2)

يعبر هذا المؤشر عن سياسة البنك المركزي العراقي في الاحتفاظ بالاحتياطيات الأجنبية بالإضافة إلى قدرته في الحفاظ على استقرار قيمة العملة المحلية ومواجهة المضاربات التي قد تحصل في العملة الأجنبية، والحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار، كما ويقاس أيضاً الطلب المحتمل على الأصول الأجنبية من المصادر المحلية ومن ثمَّ درجة الضغط على الوضع المالي وعلى قيمة العملة الوطنية. ويُلاحظ من الشكل (2) ارتفاع نسبة صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد الواسع إلى (82.8%) للفصل الثالث لعام 2023 مقارنة بالفصل نفسه من العام السابق والتي بلغت فيه (79.3%) وهي أكبر من النسبة المعيارية (20%)، وذلك نتيجة لارتفاع معدل نمو صافي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي بنسبة (18.2%) مقارنة مع معدل نمو M2 البالغ (13.2%) للمدة ذاتها، مما يعني أنّ حجم الاحتياطي الأجنبي لدى البنك المركزي العراقي يقع ضمن حدود الأمان لمواجهة الضغوط الطارئة والحفاظ على الاستقرار النقدي وتحقيق استقرار المستوى العام للأسعار .



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي.

جدول رقم (2)  
كفاية صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى M2 (مليار دينار)

| السنة   | صافي الاحتياطيات الأجنبية | M2      | نسبة صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى M2 (%) |
|---------|---------------------------|---------|---|
| 2022 Q3 | 121,897                   | 153,728 | 79.3                                      |
| 2022 Q4 | 140,637                   | 168,291 | 83.6                                      |
| 2023 Q1 | 142,346                   | 170,464 | 83.5                                      |
| 2023 Q2 | 142,603                   | 177,772 | 80.2                                      |
| 2023 Q3 | 144,103                   | 173,950 | 82.8                                      |

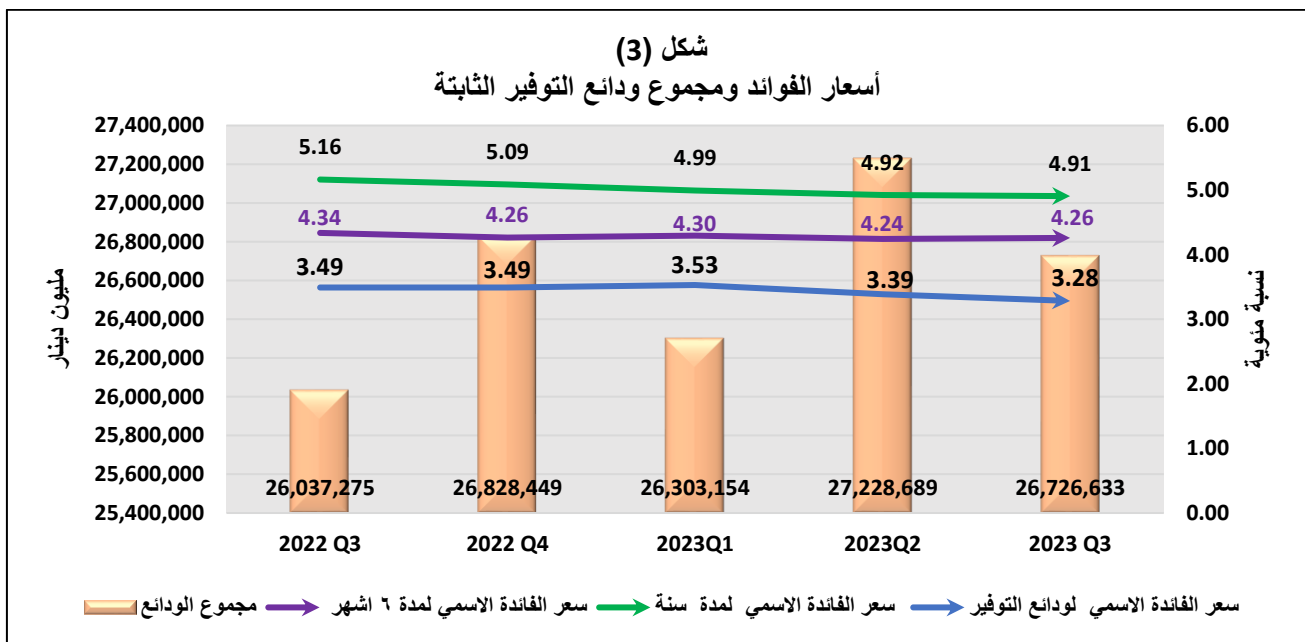
### ثانياً: التغير في معدلات أسعار الفائدة

يقيس هذا المؤشر التغيرات التي تحصل في أسعار الفائدة وأثرها في النشاط المالي واستقراره وإجمالي الودائع طويلة الأجل ومعدل التضخم، وتعد أيضاً أحد المتغيرات التي لها أثر كبير في قيمة العملة المحلية، إلا أن طبيعة النظام المالي العراقي والظروف التي مر بها جعلت هذا الأداء ذو أثر ضعيف على قيمة العملة المحلية، نتيجة تفضيل الأفراد الاكتناز على الودائع لدى المصارف، فضلاً عن ضعف مؤشرات العمق المالي في جذب المودعين الأجانب.

### 1- أسعار الفائدة قصيرة الأجل على الودائع

يوضح هذا المؤشر أثر سعر الفائدة قصير الأجل على حجم الودائع، والذي يمثل النشاط المالي للمصرف، إذ يُلحظ من الشكل (3) أنّ هناك انخفاضاً في أسعار الفائدة بصورة عامة، فقد انخفضت أسعار الفائدة لمدة 6 أشهر

من (4.34%) للفصل الثالث لعام 2022 إلى (4.26%) في الفصل الثالث لعام 2023، كما انخفضت أسعار الفائدة لمدة سنة من (5.16%) إلى (4.91%) خلال المدة نفسها، فضلاً عن ذلك انخفضت نسبة الفائدة الممنوحة على ودائع التوفير من (3.49%) إلى (3.28%) اثناء نفس المدة، ولوحظ ان هناك تغيير في حجم ودائع التوفير والثابتة لدى المصارف طوال المدة من الفصل الثالث 2022 إلى ذات الفصل من عام 2023 ارتفاعاً وانخفاضاً بعيداً عن التغيرات التي تحصل في سعر الفائدة، بمعنى ان تأثير سعر الفائدة والذي يمثل الاداة التي تستخدمها المصارف للتأثير على حجم الودائع لديها ضعيف، اي إن التغيرات التي تحصل في سعر الفائدة لا تؤثر على النشاط المالي، مما يفقد السلطة النقدية إحدى أهم ادواتها للحفاظ على الاستقرار المالي.



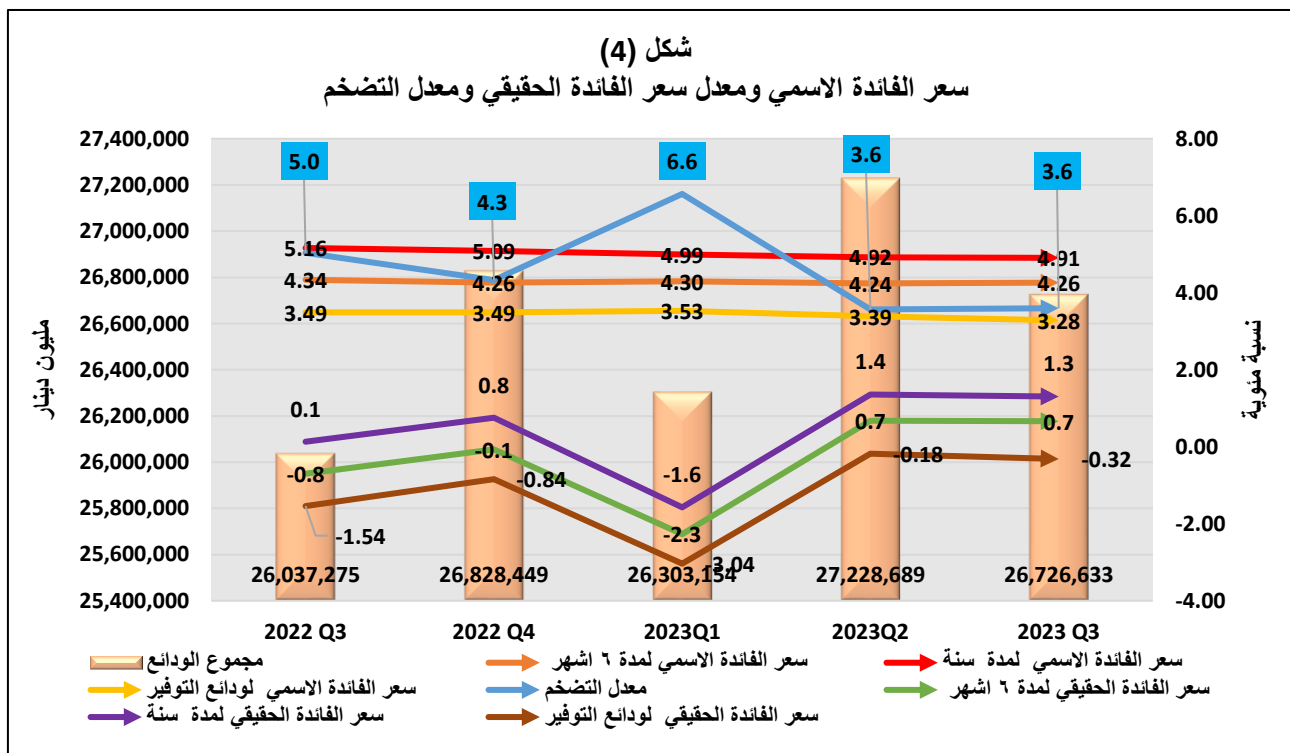
المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي.

جدول (3)  
أسعار الفوائد ومجموع ودائع التوفير الثابتة

| السنة   | مجموع الودائع الثابتة والتوفير (مليون دينار) | سعر الفائدة الاسمي لمدة 6 اشهر | سعر الفائدة الاسمي لمدة سنة | سعر الفائدة الاسمي لودائع التوفير |
|---------|--|--------------------------------|-----------------------------|-----------------------------------|
| 2022 Q3 | 26,037,275                                   | 4.34                           | 5.16                        | 3.49                              |
| 2022 Q4 | 26,828,449                                   | 4.26                           | 5.09                        | 3.49                              |
| 2023 Q1 | 26,303,154                                   | 4.30                           | 4.99                        | 3.53                              |
| 2023 Q2 | 27,228,689                                   | 4.24                           | 4.92                        | 3.39                              |
| 2023 Q3 | 26,726,633                                   | 4.26                           | 4.91                        | 3.28                              |

## 2- أسعار الفائدة الحقيقية

يُعد سعر الفائدة الحقيقي مؤشراً مهماً كونه يأخذ بنظر الاعتبار الضغوط التضخمية وتأثيراتها على أسعار الفائدة الاسمية، ويبين الشكل (4) ارتفاعاً في سعر الفائدة الحقيقي لمدة ستة اشهر من (0.8-%) للفصل الثالث من عام 2022 إلى (0.7%) للفصل ذاته من عام 2023 مع وجود انخفاض في معدل التضخم الشهري في العراق من (5%) إلى (3.6%) اثناء المدة ذاتها، كما وان سعر الفائدة الحقيقي على ودائع التوفير قد سجل ارتفاعاً في الفصل الثالث من عام 2023، إذ بلغ (0.32-) بعد ان كان (1.54-) خلال ذات الفصل من عام 2022، كذلك الحال بالنسبة للفائدة الحقيقية لمدة سنة فقد سجل ارتفاعاً من (0.1%) إلى (1.3%) خلال المدة ذاتها، بسبب انخفاض معدلات التضخم.



المصدر: - البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

## جدول (4)

## معدل التضخم وأسعار الفائدة الحقيقية

| السنة   | معدل التضخم | سعر الفائدة الحقيقي لمدة 6 اشهر | سعر الفائدة الحقيقي لمدة سنة | سعر الفائدة الحقيقي لودائع التوفير |
|---------|-------------|---------------------------------|------------------------------|------------------------------------|
| 2022 Q3 | 5.0         | -0.8                            | 0.1                          | -1.54                              |
| 2022 Q4 | 4.3         | -0.1                            | 0.8                          | -0.84                              |
| 2023 Q1 | 6.6         | -2.3                            | -1.6                         | -3.04                              |
| 2023 Q2 | 3.6         | 0.7                             | 1.4                          | -0.18                              |
| 2023 Q3 | 3.6         | 0.7                             | 1.3                          | -0.32                              |

| جدول (5)<br>المؤشرات الخاصة باستقرار قيمة العملة |                      |                      |   |
|--|----------------------|----------------------|---|
| معدل<br>التغير<br>%                              | الفصل الثالث<br>2023 | الفصل الثالث<br>2022 | اسم المؤشر  |
| 18.2   | 144,103              | 121,897              | صافي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي إلى العملة المصدرة<br>(مليار دينار) |
| 4.6  | 82.8                 | 79.3                 | كفاية صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى (M2) (نسبة مئوية)                           |
| 22.5   | 100,060              | 81,671               | العملة المصدرة (مليار دينار)  |
| 2.6  | 26,726               | 26,037               | مجموع الودائع الثابتة وودائع التوفير (مليار دينار)                              |
| -4.84  | 4.91                 | 5.16                 | أسعار الفائدة الاسمية لمدة سنة (نسبة مئوية)                                     |
| - 1.84   | 4.26                 | 4.34                 | اسعار الفائدة الاسمية لمدة ستة اشهر (نسبة مئوية)                                |
| -6   | 3.28                 | 3.49                 | أسعار الفائدة على وودائع التوفير (نسبة مئوية)                                   |
| 187.5  | 0.7                  | -0.8                 | سعر الفائدة الحقيقي لمدة ستة اشهر (نسبة مئوية)                                  |
| 1200   | 1.3                  | 0.1                  | سعر الفائدة الحقيقي لمدة سنة (نسبة مئوية)                                       |
| 79.2   | -0.32                | -1.54                | سعر الفائدة الحقيقي على وودائع التوفير (نسبة مئوية)                             |

تم اعداد الجدول باعتماد بيانات:

- البنك المركزي العراقي دائرة الاحصاء والابحاث، قسم الاحصاءات النقدية المالية.

## الخلاصة:

- ارتفاع نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى العملة المصدرة خلال هذا الفصل قياساً بالفصل الثاني من عام 2023، بالرغم من انخفاضها مقارنة بذات الفصل من العام السابق الا انها لا زالت تفوق النسبة المعيارية 100%.
- ارتفاع نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى M2 خلال الفصل الثالث قياساً بالفصل السابق من ذات العام وكذلك بالفصل الثالث من عام 2022.
- سجلت أسعار الفائدة الاسمية على وودائع التوفير والثابتة انخفاضاً لهذا الفصل مقارنة بذات الفصل من العام السابق.
- سجلت أسعار الفائدة الحقيقية ارتفاعاً بالنسبة للفائدة على الودائع لمدة ستة أشهر وسنة لتسجل نسبة موجبة باستثناء معدل الفائدة على التوفير حيث سجل ارتفاعاً أيضاً الا انه لا زال ذا قيمة سالبة.

## الفصل الثاني: تحليل مؤشرات أداء المصارف

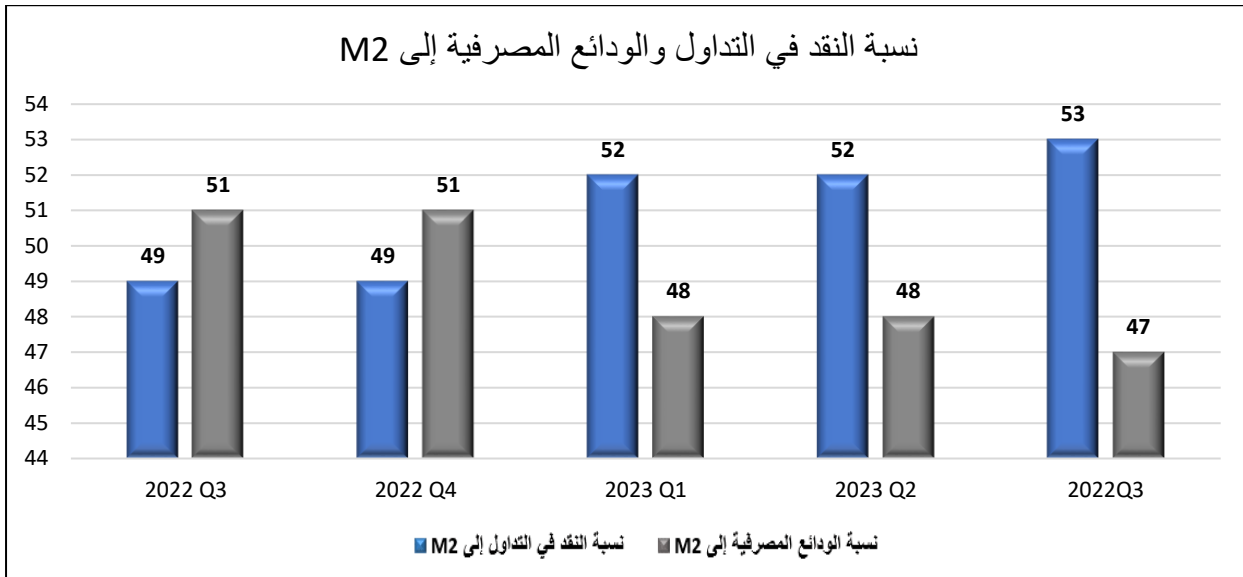
يتم من خلال هذا الفصل تحليل وقياس المؤشرات الخاصة بأداء القطاع المصرفي عن طريق عدة مؤشرات للوقوف على المخاطر التي قد يتعرض لها هذا القطاع في المستقبل من خلال تحليل مسار تلك المؤشرات، وفيما يلي أهم المؤشرات الخاصة بأداء المصارف:

### 1- تسهيلات الإقراض القائمة إلى إجمالي مطلوبات المصارف

يسمح قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لعام 2004 وبحسب المادة (30) منه على إقراض المصارف التي تعاني من أزمات مالية في ظل ظروف استثنائية وفق الشروط القانونية، ومن هذه الشروط أن يرى البنك المركزي أنّ المصرف مليء، وأنّ الضمانات التي يقدمها مناسبة وأنّ طلب المعونة قائم على حاجته لتحسين السيولة، أو إذا كان هذا الدعم ضرورياً للحفاظ على استقرار النظام المالي. لكونها تعبر عن أزمة سيولة تعكس مقدار التعثر الذي يعاني منه القطاع المصرفي، ويُلاحظ أنّ البنك المركزي العراقي لم يقدم قروضاً للمصارف العاملة أثناء الفصل الثالث من عام 2023.

### 2- الودائع المصرفية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M2)

تعتبر الودائع عن مقدار الملاءة المالية التي يتمتع بها المصرف والتي يمكن الحصول عليها من خلال تنوع الخدمات المقدمة إلى الجمهور من اجل جذب عدد أكبر من المودعين إلى المصرف، وبالتالي فإن هذا المؤشر يمثل رغبة الجمهور في التوجه نحو المصارف نتيجة لحاجتها إليها أو لغرض الحصول على العروض المميزة التي تعمل على جذب الجمهور إليها من جهة، فضلاً عن أنّ حجم الودائع لدى المصرف يمثل مؤشراً لنشاطه وانتشاره من جهة أخرى، ويُقاس هذا المؤشر من طريق قسمة الودائع المصرفية على عرض النقد بالمعنى الواسع (M2)، ويوضح الشكل (5) أنّ نسبة الودائع المصرفية إلى (M2) قد انخفضت أثناء الفصل الثالث من عام 2023 إلى (47%) بعدما كانت (51%) للفصل نفسه من عام 2022، وفي المقابل ارتفع مؤشر نسبة النقد في التداول إلى (M2) من (49%) في الفصل الثالث من عام 2022 إلى (53%) للفصل نفسه من عام 2023، وهذا يدل على ان غالبية العملة المصدرة من البنك المركزي تذهب باتجاه النقد في التداول وليس كودائع مصرفية، والتي تعكس الاستخدام النقدي للمعاملات في العراق على الرغم من التحسن التدريجي في استخدام أدوات الدفع الإلكتروني.



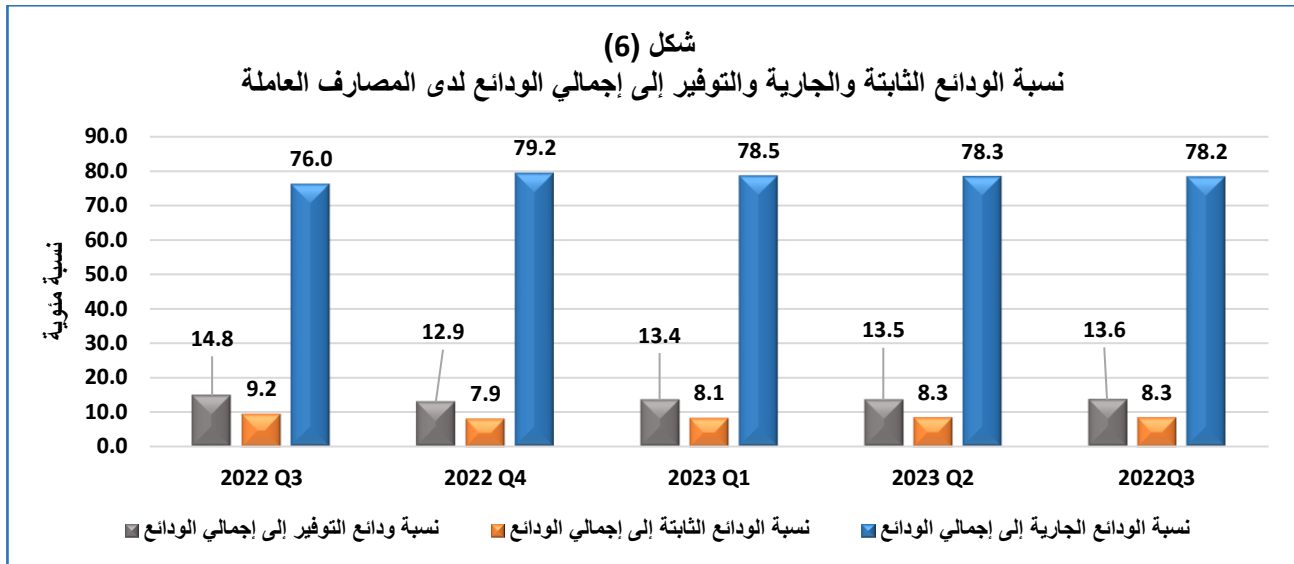
المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي.

جدول (6)

النقد في التداول والودائع المصرفية (مليار دينار)

| السنة   | النقد في التداول | الودائع المصرفية | M2      | نسبة النقد في التداول إلى M2 | نسبة الودائع المصرفية إلى M2 |
|---------|------------------|------------------|---------|------------------------------|------------------------------|
| 2022 Q3 | 75,916           | 77,813           | 153,728 | 49                           | 51                           |
| 2022 Q4 | 82,031           | 86,260           | 168,291 | 49                           | 51                           |
| 2023 Q1 | 88,369           | 82,095           | 170,464 | 52                           | 48                           |
| 2023 Q2 | 92,615           | 85,157           | 177,772 | 52                           | 48                           |
| 2023 Q3 | 91,845           | 82,105           | 173,950 | 53                           | 47                           |

وبالرجوع إلى أنواع الودائع لدى المصارف العاملة يُلاحظ أنّ الودائع الجارية قد استحوذت على النسبة الأكبر من إجمالي الودائع لدى المصارف، إذ ارتفعت نسبتها إلى (78.2%) أثناء الفصل الثالث من عام 2023 بعد أن كانت (76%) خلال الفصل نفسه من عام 2022، في حين انخفضت نسبة الودائع الثابتة إلى (8.3%) في الفصل الثالث لعام 2023 بعدما كانت (9.2%) في الفصل نفسه لعام 2022، أمّا فيما يخصّ ودائع التوفير فقد انخفضت هي الاخرى من (14.8%) أثناء الفصل الثالث عام 2022 إلى (13.6%) للفصل نفسه من عام 2023، وهذا يعود إلى طبيعة النقدية في الاقتصاد إذ لا تزال الودائع الجارية هي المهيمنة على تكوين إجمالي الودائع والشكل (6) يوضح ذلك.



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

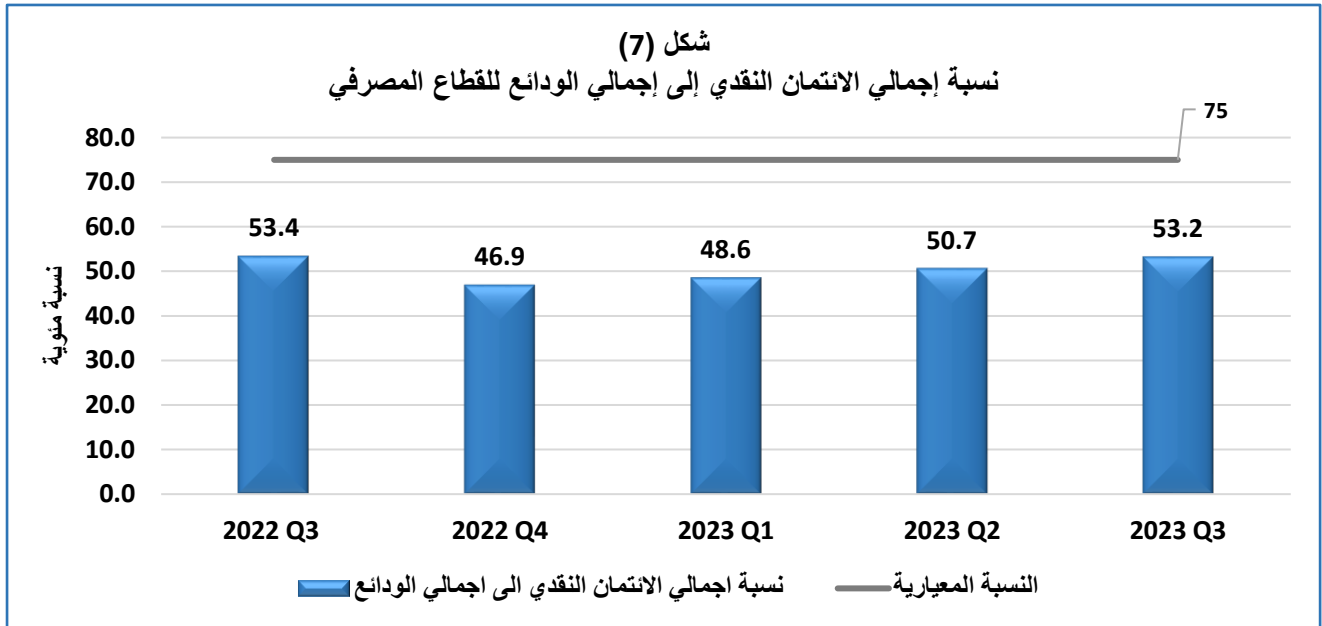
جدول (7)  
الودائع الثابتة وودائع التوفير والودائع الجارية وإجمالي الودائع لدى المصارف العاملة (مليون دينار)

| السنة   | ودائع التوفير لدى المصارف العاملة | الودائع الثابتة لدى المصارف العاملة | الودائع الجارية لدى المصارف العاملة | المجموع الكلي للودائع |
|---------|-----------------------------------|-------------------------------------|-------------------------------------|-----------------------|
| 2022 Q3 | 16,065,081                        | 9,972,194                           | 82,640,898                          | 108,678,173           |
| 2022 Q4 | 16,666,017                        | 10,162,432                          | 102,254,873                         | 129,083,322           |
| 2023 Q1 | 16,409,312                        | 9,893,842                           | 95,853,928                          | 122,157,082           |
| 2023 Q2 | 16,874,765                        | 10,353,924                          | 98,005,565                          | 125,234,254           |
| 2023 Q3 | 16,602,976                        | 10,123,657                          | 95,644,006                          | 122,370,639           |

### 3- إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع

حدّد البنك المركزي العراقي هذه النسبة عند (75%)، للحفاظ على سيولة كافية لدى المصارف لمواجهة سحبيات العملاء وإجراء نشاطات المصرف المالية، وتُقاس هذه النسبة عن طريق قسمة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع لدى المصارف العاملة، والذي يُعبّر عن حالة السيولة في الأجل الطويل للقطاع المصرفي، والشكل (7) يوضح أنّ نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع انخفضت بنسبة طفيفة من (53.4%) في الفصل الثالث 2022 إلى (53.2%) في الفصل نفسه من عام 2023، وهذه النسبة لم تتجاوز النسبة المعيارية التي حدّدها البنك المركزي.



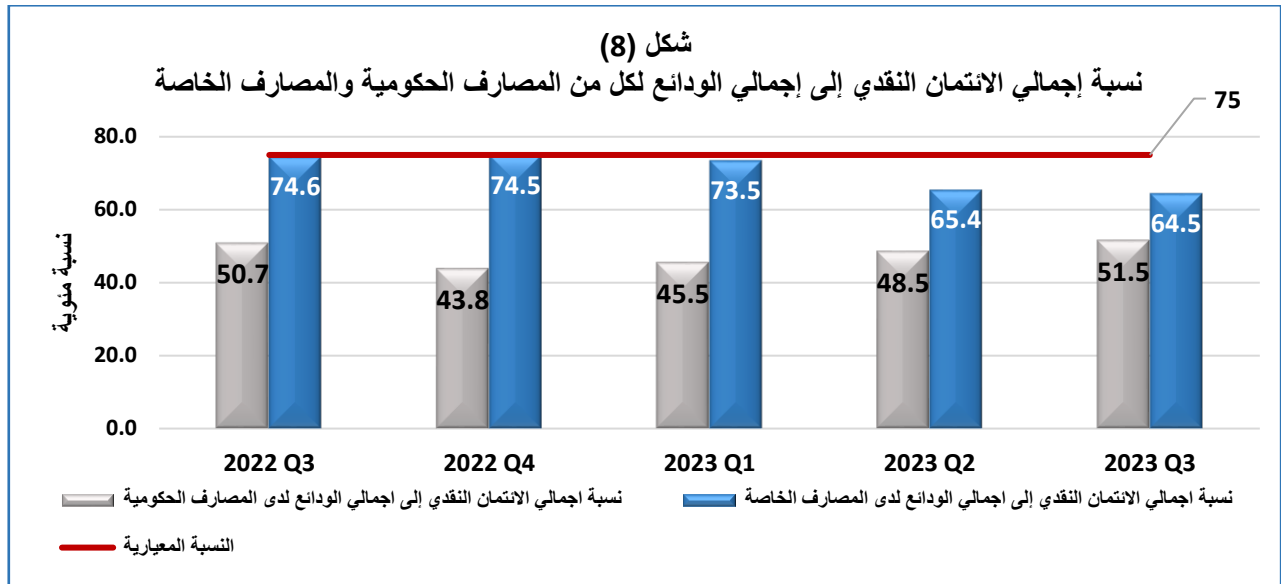


المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي

جدول (8)  
نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع

| السنة   | إجمالي الائتمان النقدي لدى المصارف العاملة | إجمالي الودائع لدى المصارف العاملة | نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع (%) |
|---------|--|------------------------------------|--|
| 2022 Q3 | 58,055,699                                 | 108,678,173                        | 53.4   |
| 2022 Q4 | 60,576,014                                 | 129,083,322                        | 46.9   |
| 2023 Q1 | 59,364,704                                 | 122,157,082                        | 48.6   |
| 2023 Q2 | 63,440,289                                 | 125,234,254                        | 50.7   |
| 2023 Q3 | 65,126,780                                 | 122,370,639                        | 53.2   |

وعند العودة إلى المصارف الخاصة والمصارف الحكومية كُـلِّ على حِدَّة يتضح أنَّ هذه النسبة مرتفعة لدى المصارف الخاصة بصورة أكبر من المصارف الحكومية، ولكنها ضمن الحدود التي أقرها البنك المركزي، والشكل (8) يبيِّن أنَّ هذه النسبة بلغت (64.5%) في الفصل الثالث من عام 2023 لدى المصارف الخاصة بعدما كانت (74.6%) للفصل نفسه من عام 2022، أمَّا فيما يخصُّ المصارف الحكومية فهي لم تتجاوز النسبة المحددة أيضًا إذ بلغت هذه النسبة في الفصل الثالث عام 2023 (51.5%).



المصدر: البنك المركزي العراقي، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

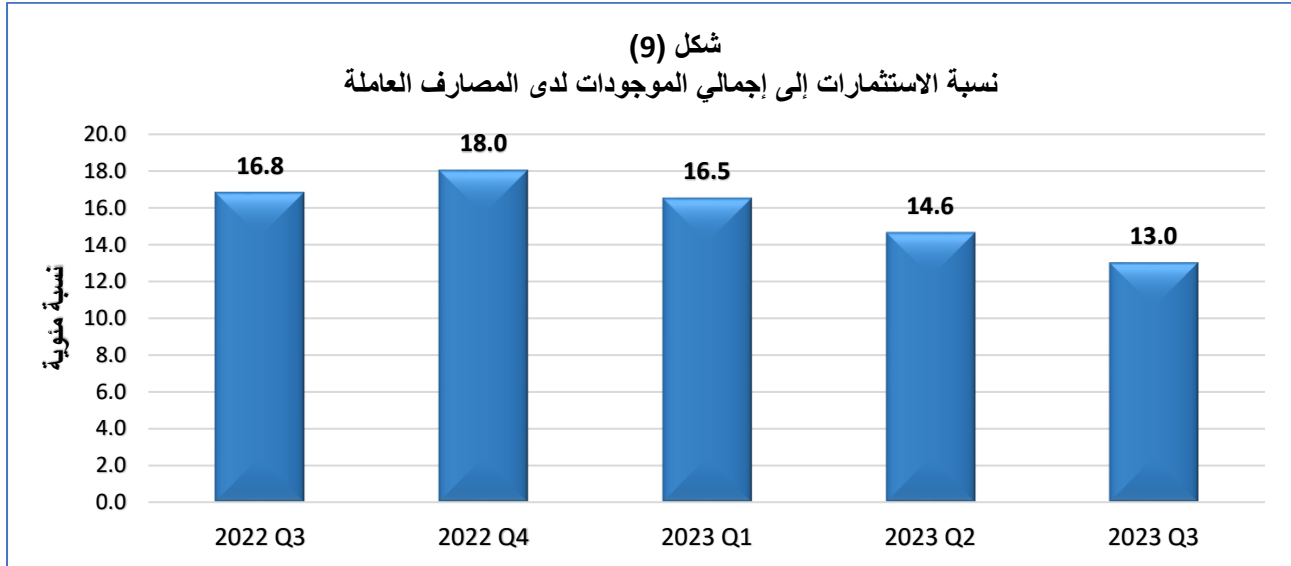
جدول (9)  
إجمالي الائتمان النقدي وإجمالي الودائع لدى كل من المصارف الحكومية والمصارف الخاصة (مليون دينار)

| السنة   | إجمالي الائتمان النقدي لدى المصارف الحكومية | إجمالي الائتمان النقدي لدى المصارف الخاصة | إجمالي الودائع لدى المصارف الحكومية | إجمالي الودائع لدى المصارف الخاصة | نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع لدى المصارف الحكومية (%) | نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع لدى المصارف الخاصة (%) |
|---------|---|---|-------------------------------------|-----------------------------------|---|---|
| 2022 Q3 | 48,942,187                                  | 9,113,512                                 | 96,461,219                          | 12,216,954                        | 50.7  | 74.6  |
| 2022 Q4 | 50,722,624                                  | 9,853,390                                 | 115,856,240                         | 13,227,082                        | 43.8  | 74.5  |
| 2023 Q1 | 49,337,666                                  | 10,027,038                                | 108,513,536                         | 13,643,546                        | 45.5  | 73.5  |
| 2023 Q2 | 52,903,562                                  | 10,536,727                                | 109,133,323                         | 16,100,931                        | 48.5  | 65.4  |
| 2023 Q3 | 54,536,997                                  | 10,589,783                                | 105,954,740                         | 16,415,899                        | 51.5  | 64.5  |

#### 4- استثمارات المصارف إلى إجمالي الموجودات

يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات المهمة كونه يبين حجم الاستثمارات الفعلية داخل ميزانيات المصارف، وتبرز أهمية الاستثمارات في العائد الذي توفره للمصرف وزيادة الأرباح لديه خاصة إذا كانت هذه الاستثمارات تحفز القطاعات الاقتصادية وتتعاكس بشكل ايجابي داخل القطاع الحقيقي، وتمول الاستثمارات من رأس مال المصرف والودائع المتوفرة لديه، وتكون في جانب الموجودات ضمن ميزانية المصرف، لذلك يتم قياسها إلى إجمالي الموجودات

لغرض معرفة حجمها لدى المصرف، والشكل (9) يوضح أن حجم الاستثمارات إلى إجمالي الموجودات لدى المصارف العاملة قد انخفضت من (16.8%) خلال الفصل الثالث 2022 إلى (13%) أثناء الفصل ذاته من عام 2023، ويعود هذا الانخفاض إلى انخفاض الاستثمارات لدى المصارف الحكومية كما سوف يرد لاحقاً.

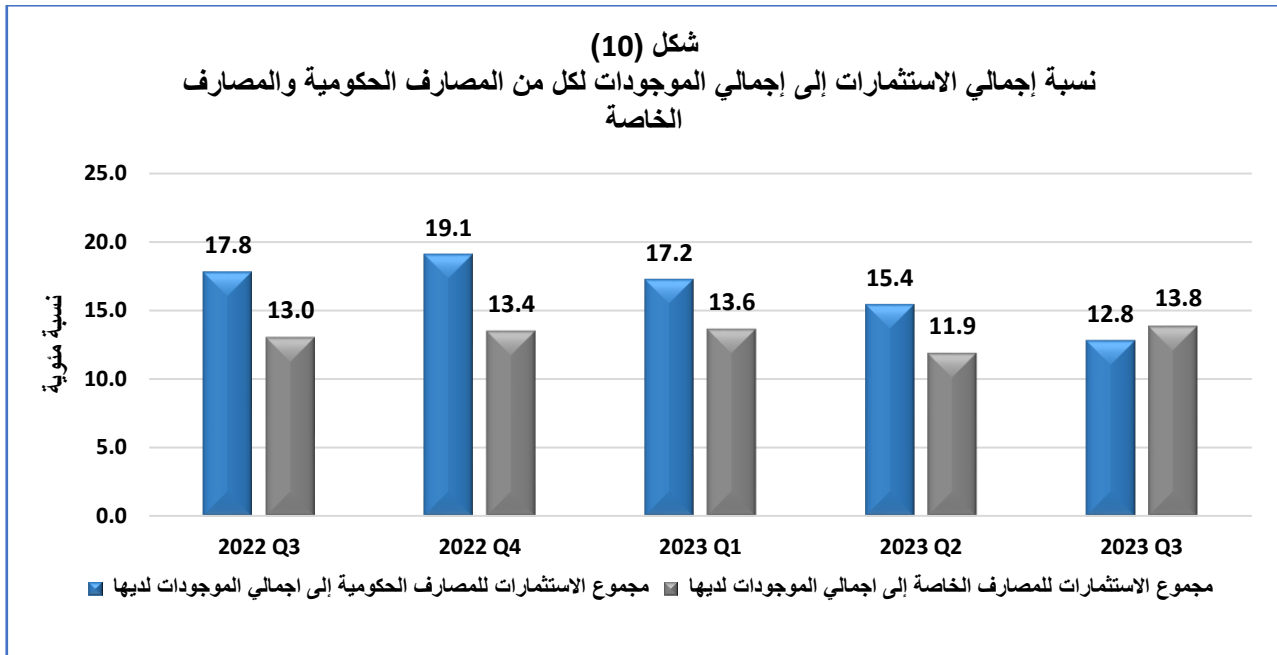


المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

**جدول (10)**  
إجمالي الاستثمارات وإجمالي الموجودات لدى المصارف العاملة (مليون دينار)

| السنة   | إجمالي الاستثمارات لدى المصارف | إجمالي الموجودات لدى المصارف | نسبة إجمالي الاستثمارات إلى إجمالي الموجودات |
|---------|--------------------------------|------------------------------|--|
| 2022 Q3 | 29,612,694                     | 176,109,025                  | 16.8   |
| 2022 Q4 | 35,780,971                     | 198,661,832                  | 18.0   |
| 2023 Q1 | 31,347,403                     | 189,821,920                  | 16.5   |
| 2023 Q2 | 28,219,392                     | 192,690,459                  | 14.6   |
| 2023 Q3 | 24,909,073                     | 191,415,257                  | 13.0   |

وبالعودة إلى تصنيف المصارف من حيث الملكية، نجد إن نسبة الاستثمارات إلى حجم الموجودات لدى المصارف الخاصة أكبر من نظيرتها في المصارف الحكومية، والشكل (10) يبين أن حجم الاستثمارات إلى الموجودات لدى المصارف الحكومية قد انخفض من (17.8%) خلال الفصل الثالث من عام 2022 إلى (12.8%) في الفصل نفسه من عام 2023، بينما ارتفعت الاستثمارات لدى المصارف الخاصة إلى إجمالي الموجودات من (13%) خلال الفصل الثالث من عام 2022 إلى (13.8%) في الفصل نفسه من عام 2023، لكن من الجدير بالذكر إن حجم الاستثمارات لدى المصارف الحكومية تشكل (76.9%) إلى إجمالي الاستثمارات لدى المصارف أثناء الفصل الثالث 2023.



المصدر: البنك المركزي العراقي، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

جدول (11)  
الاستثمارات والموجودات لدى المصارف الحكومية والمصارف الخاصة (مليون دينار)

| السنة   | الاستثمارات لدى المصارف الحكومية | الاستثمارات لدى المصارف الخاصة | إجمالي الموجودات لدى المصارف الحكومية | إجمالي الموجودات لدى المصارف الخاصة | مجموع الاستثمارات للمصارف الحكومية إلى إجمالي الموجودات لديها | مجموع الاستثمارات للمصارف الخاصة إلى إجمالي الموجودات لديها |
|---------|----------------------------------|--------------------------------|---------------------------------------|-------------------------------------|---|---|
| 2022 Q3 | 24,998,247                       | 4,614,448                      | 140,666,385                           | 35,442,640                          | 17.8  | 13.0  |
| 2022 Q4 | 30,794,526                       | 4,986,445                      | 161,523,751                           | 37,138,081                          | 19.1  | 13.4  |
| 2023 Q1 | 26,128,107                       | 5,219,296                      | 151,495,982                           | 38,325,938                          | 17.2  | 13.6  |
| 2023 Q2 | 23,378,853                       | 4,840,539                      | 151,875,952                           | 40,814,507                          | 15.4  | 11.9  |
| 2023 Q3 | 19,165,587                       | 5,743,486                      | 149,859,207                           | 41,556,050                          | 12.8  | 13.8  |

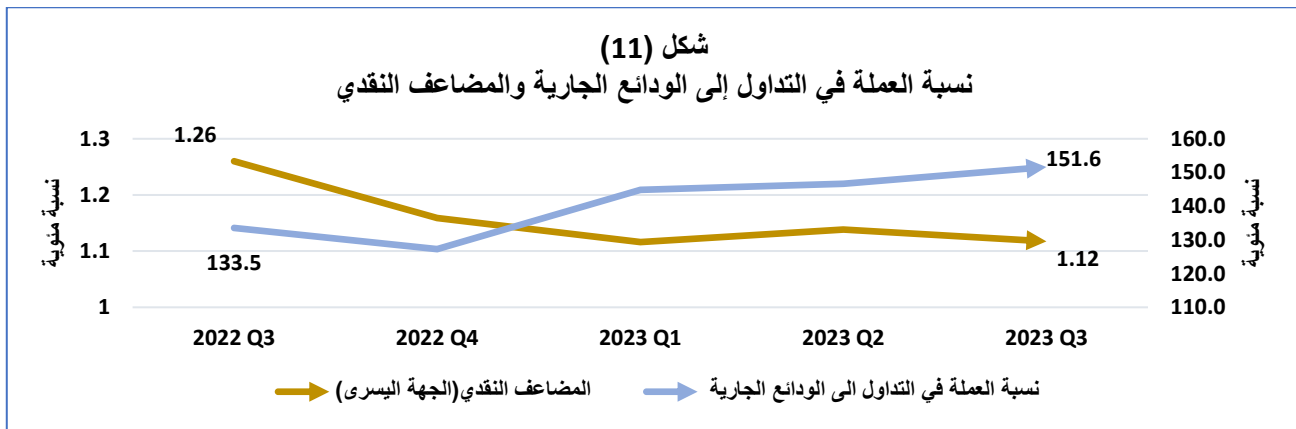
## 5 - المضاعف النقدي

## المضاعف النقدي:

يعرف المضاعف النقدي على أنه رغبة وقدرة المصارف على تحويل الودائع لديها إلى ائتمان، وبالتالي فإنه يمثل النشاط المصرفي داخل القطاع الحقيقي فهو من جهة يمثل رغبة الجمهور بالتوجه نحو المصرف نتيجة الخدمات التي يقدمها ذلك المصرف والتي من خلالها يتم كسب ثقة الجمهور، ومن جهة أخرى يمثل رغبة المصرف في منح الائتمان إلى الجمهور والفوائد المترتبة عليه نتيجة لذلك.

سجل المضاعف النقدي انخفاضاً في الفصل الثالث من عام 2023 إذ بلغ (1.12) بعدما كان (1.26) للفصل نفسه من عام 2022، وذلك بسبب ارتفاع العملة في التداول من (75.9) ترليون دينار اثناء الفصل الثالث عام 2022 إلى (91.5) ترليون دينار اثناء ذات الفصل من عام 2023 بنسبة نمو بلغت (20.9%)، والذي يعكس الثقافة المصرفية المنخفضة للأفراد من جهة ، ومن جهة أخرى ارتفاع الاحتياطيات الفائضة للمصارف العاملة لدى البنك المركزي من (31.1) ترليون دينار الى (41.6) ترليون دينار اثناء المدة ذاتها بنسبة نمو بلغت (33.8%)، والذي يعكس رغبة المصارف المنخفضة في توسيع نشاطها المصرفي، ونتيجة لذلك انخفضت نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي

الودائع لتسجل (53.2%) اثناء الفصل الثالث عام 2023 بعد ان كان (53.4%) اثناء الفصل ذاته عام 2022.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، تقديرات قسم الاستقرار النقدي والمالي.

## جدول (12)

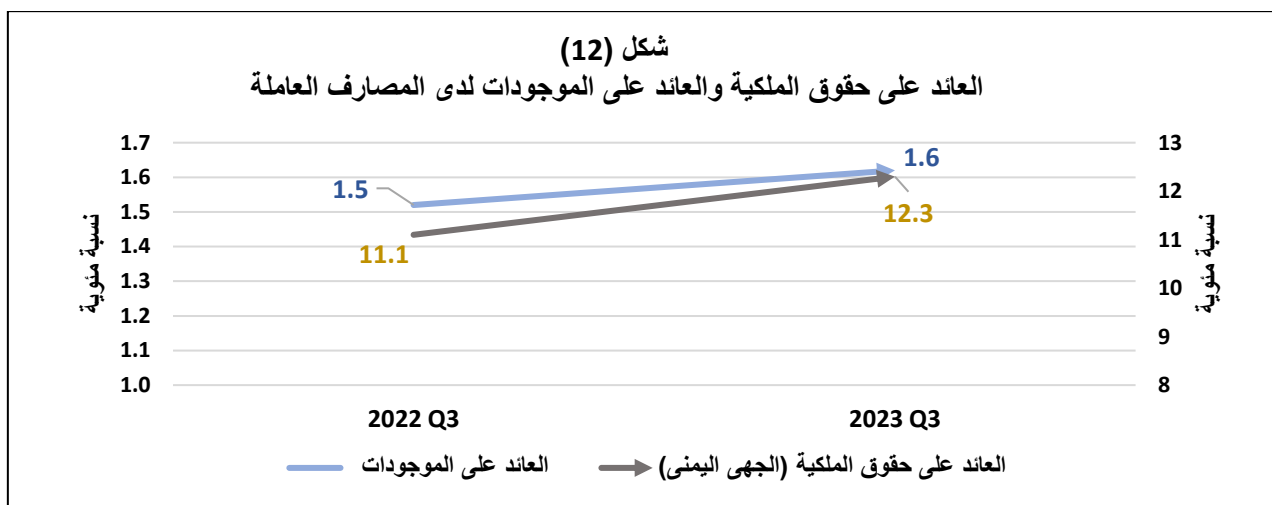
## العملة في التداول والمضاعف النقدي

(مليون دينار)

| المضاعف النقدي | نسبة العملة في التداول إلى الودائع الجارية | الودائع الجارية كما في M1 | العملة في التداول | السنة   |
|----------------|--|---------------------------|-------------------|---------|
| 1.26           | 133.5                                      | 56,852,753                | 75,915,830        | 2022 Q3 |
| 1.16           | 127.3                                      | 64,456,183                | 82,031,742        | 2022 Q4 |
| 1.12           | 144.9                                      | 61,004,319                | 88,368,862        | 2023 Q1 |
| 1.14           | 146.7                                      | 63,154,122                | 92,615,600        | 2023 Q2 |
| 1.12           | 151.6                                      | 60,572,723                | 91,845,382        | 2023 Q3 |

## 6 - ربحية المصارف

يوضح هذا المؤشر الارباح التي تحصل عليها المصارف أو الخسارة التي تتعرض لها، والشكل (12) يوضح العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات للمصارف العاملة داخل الجهاز المصرفي، إذ نجد أنّ هناك ارتفاعاً في نسبة العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية، إذ ازداد العائد على الموجودات في الفصل الثالث من عام 2023 إلى (1.6%) بعد أن كان (1.5%) للفصل نفسه من عام 2022، أمّا نسبة العائد على حقوق الملكية فقد شهدت ارتفاعاً أيضاً من (11.1%) في الفصل الثالث لعام 2022 إلى (12.3%) للفصل نفسه من عام 2023 وهذا يبين أن المصارف تستغل الجزء الفائض من مواردها في تحقيق الارباح بشكل واسع.



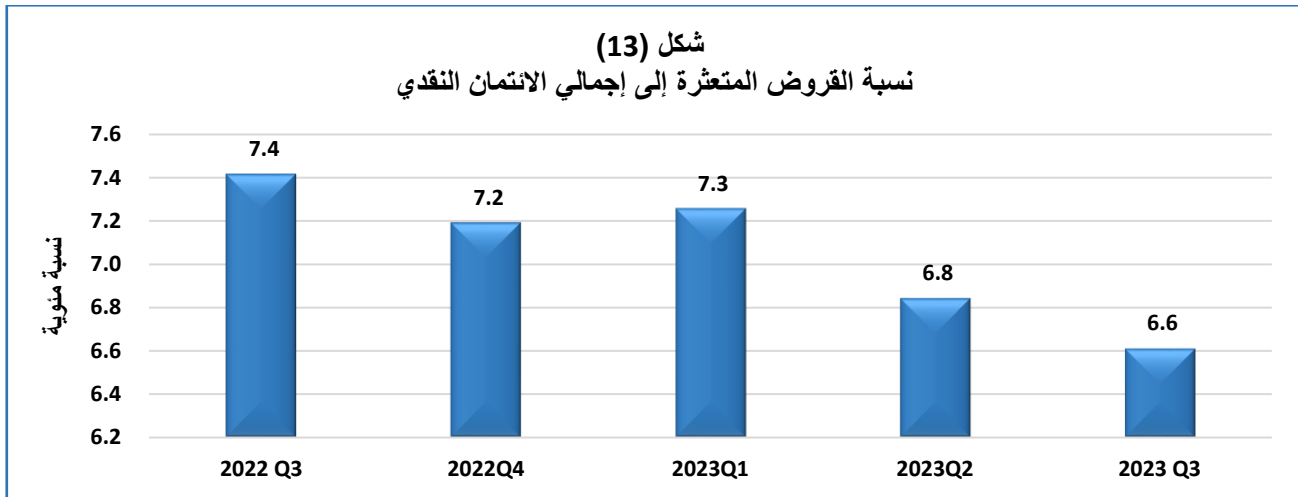
المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

جدول (13)

| العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات لدى المصارف العاملة (نسبة مئوية) | العائد على الموجودات | العائد على حقوق الملكية | السنة   |
|--|----------------------|-------------------------|---------|
|  | 1.5                  | 11.1                    | 2022 Q3 |
|  | 1.3                  | 10.3                    | 2022 Q4 |
|  | 1.9                  | 15.5                    | 2023 Q1 |
|  | 1.4                  | 10.7                    | 2023 Q2 |
|  | 1.6                  | 12.3                    | 2023 Q3 |

## 7- القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي

يُقاس هذا المؤشر عن طريق قسمة القروض المتعثرة على إجمالي الائتمان النقدي، والشكل (13) يوضح أنّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي في الفصل الثالث من عام 2023 قد انخفضت إلى (6.6%) بعد أن كانت (7.4%) للفصل نفسه عام 2022، وهذا الانخفاض ناجم عن زيادة الائتمان الممنوح.

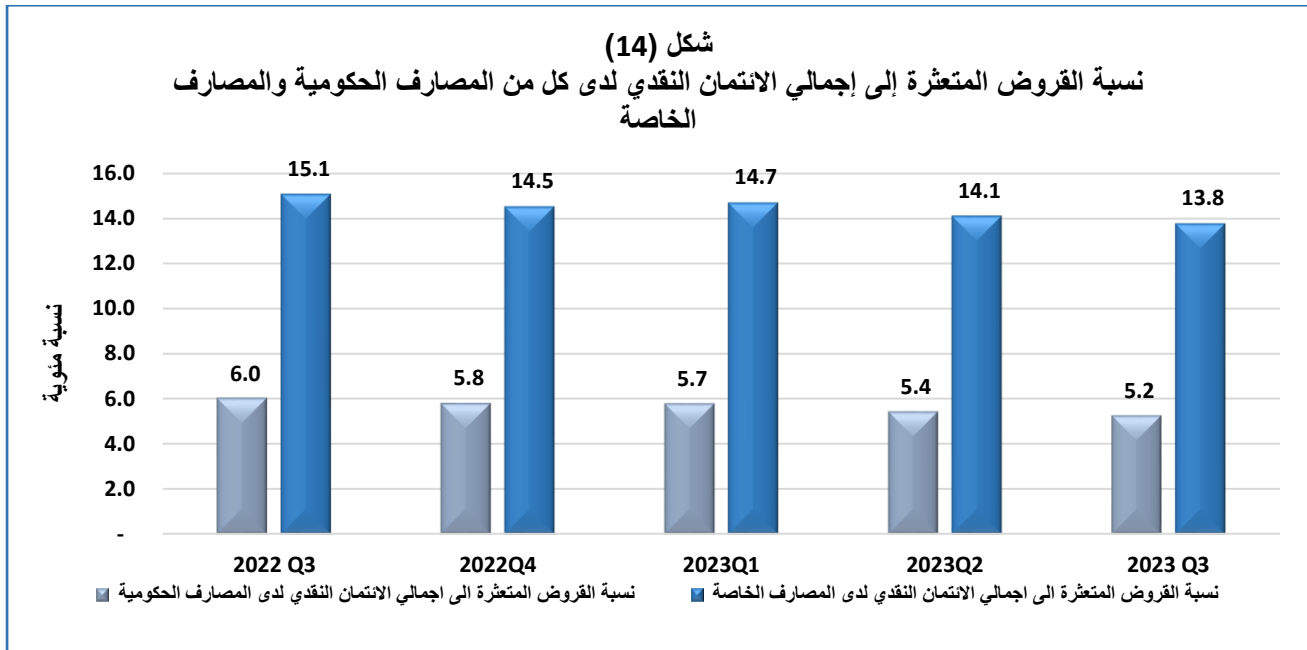


المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

جدول (14)  
القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي لدى المصارف العاملة (مليون دينار)

| السنة   | القروض المتعثرة لدى المصارف (مليون دينار) | الائتمان النقدي لدى المصارف (مليون دينار) | نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي |
|---------|---|---|---|
| 2022 Q3 | 4,303,866                                 | 58,055,699                                | 7.4   |
| 2022 Q4 | 4,355,587                                 | 60,576,014                                | 7.2   |
| 2023 Q1 | 4,306,974                                 | 59,364,704                                | 7.3   |
| 2023 Q2 | 4,340,189                                 | 63,440,289                                | 6.8   |
| 2023 Q3 | 4,304,384                                 | 65,126,780                                | 6.6   |

وبالعودة إلى تصنيف المصارف من حيث ملكيتها نجد أنّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي لدى المصارف الخاصة أكثر من نظيرتها في المصارف الحكومية، والشكل (14) يوضح أنّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي لدى المصارف الخاصة قد انخفضت لتبلغ (13.8%) في الفصل الثالث عام 2023، بعدما كانت (15.1%) للفصل نفسه من عام 2022، كما وبلغت نسبة مخصص القروض المتعثرة للمصارف الخاصة (77%) إلى إجمالي الديون المتعثرة لديها، أمّا فيما يخصّ المصارف الحكومية فإنّ هناك انخفاضاً في هذه النسبة من (6%) في الفصل الثالث 2022 إلى (5.2%) أثناء الفصل نفسه من عام 2023، كما بلغت نسبة مخصص القروض المتعثرة للمصارف الحكومية (118%) إلى إجمالي الديون المتعثرة لديها، وذلك نتيجة الزيادة في نسبة الائتمان النقدي الممنوح من المصارف الحكومية إلى إجمالي الائتمان التي بلغت (83.7%) أثناء الفصل الثالث من عام 2023.



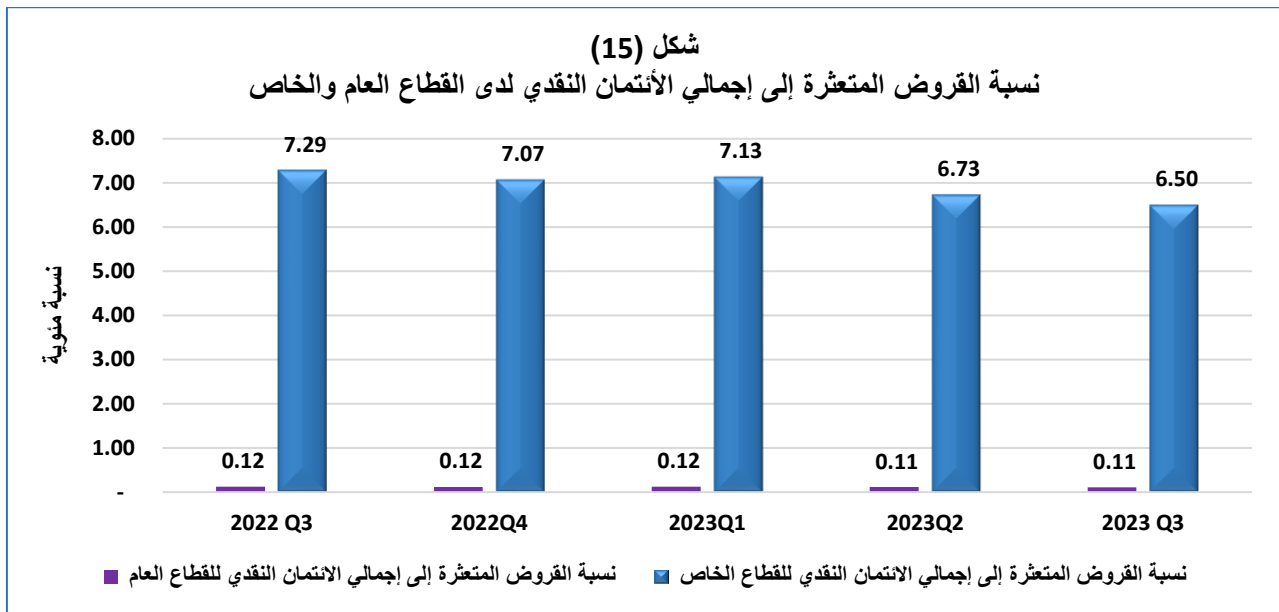
المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

جدول (15)  
القروض المتعثرة وإجمالي الائتمان النقدي لدى المصارف الحكومية والمصارف الخاصة (مليون دينار)

| السنة   | إجمالي الائتمان النقدي لدى المصارف الحكومية | إجمالي الائتمان النقدي لدى المصارف الخاصة | القروض المتعثرة لدى المصارف الحكومية | القروض المتعثرة لدى المصارف الخاصة | نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي لدى المصارف الحكومية (%) | نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي لدى المصارف الخاصة (%) |
|---------|---|---|--------------------------------------|------------------------------------|--|--|
| 2022 Q3 | 48,942,187                                  | 9,113,512                                 | 2,929,862                            | 1,374,004                          | 6.0  | 15.1   |
| 2022 Q4 | 50,722,624                                  | 9,853,390                                 | 2,924,708                            | 1,430,879                          | 5.8  | 14.5   |
| 2023 Q1 | 49,337,666                                  | 10,027,038                                | 2,833,445                            | 1,473,529                          | 5.7  | 14.7   |
| 2023 Q2 | 52,903,562                                  | 10,536,727                                | 2,853,181                            | 1,487,008                          | 5.4  | 14.1   |
| 2023 Q3 | 54,536,997                                  | 10,589,783                                | 2,845,720                            | 1,458,664                          | 5.2  | 13.8   |

أما فيما يخص القروض المتعثرة لدى كلٍّ من القطاع الخاص والقطاع العام، فنجد أنّ نسبة القروض المتعثرة لدى القطاع الخاص أكبر من نظيره في القطاع العام، إذ بلغت نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي لدى القطاع الخاص (6.50%) أثناء الفصل الثالث لعام 2023، في حين بلغت هذه النسبة لدى للقطاع العام (0.11%) أثناء المدة نفسها، والشكل (15) يوضح ذلك.



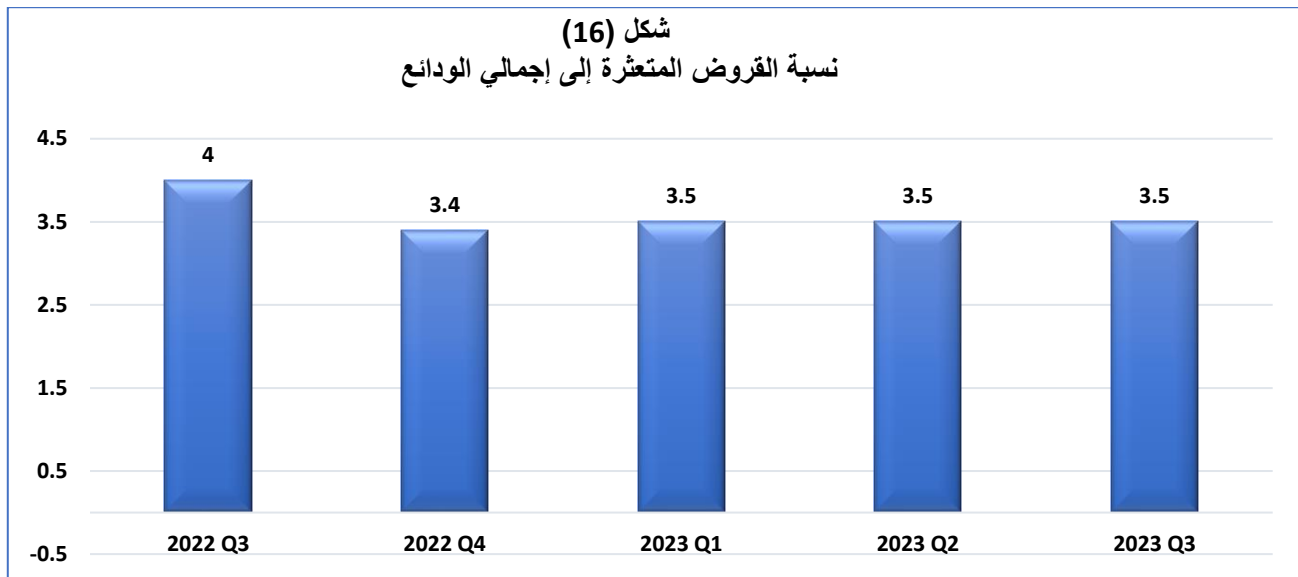


جدول (16)  
الائتمان النقدي والقروض المتعثرة لدى القطاع العام والخاص (مليون دينار)

| السنة   | إجمالي الائتمان النقدي لدى المصارف | القروض المتعثرة للقطاع العام | القروض المتعثرة للقطاع الخاص | نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي للقطاع العام | نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي للقطاع الخاص |
|---------|------------------------------------|------------------------------|------------------------------|--|--|
| 2022 Q3 | 58,055,699                         | 71,375                       | 4,232,491                    | 0.12   | 7.29   |
| 2022 Q4 | 60,576,014                         | 71,270                       | 4,284,317                    | 0.12   | 7.07   |
| 2023 Q1 | 59,364,704                         | 71,478                       | 4,235,496                    | 0.12   | 7.13   |
| 2023 Q2 | 63,440,289                         | 71,526                       | 4,268,663                    | 0.11   | 6.73   |
| 2023 Q3 | 65,126,780                         | 71,076                       | 4,233,308                    | 0.11   | 6.50   |

### 8- القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع

يُقاس هذا المؤشر عن طريق قسمة القروض المتعثرة على إجمالي الودائع لدى المصارف، والشكل (16) يوضح أنّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع قد انخفضت من (4%) في الفصل الثالث لعام 2022 إلى (3.5%) للفصل نفسه من عام 2023، الأمر الذي يُعدُّ إيجابياً فيما يخصّ الجهاز المصرفي وهو ما يمكنها من منح ائتمان أكثر وجذب الودائع.



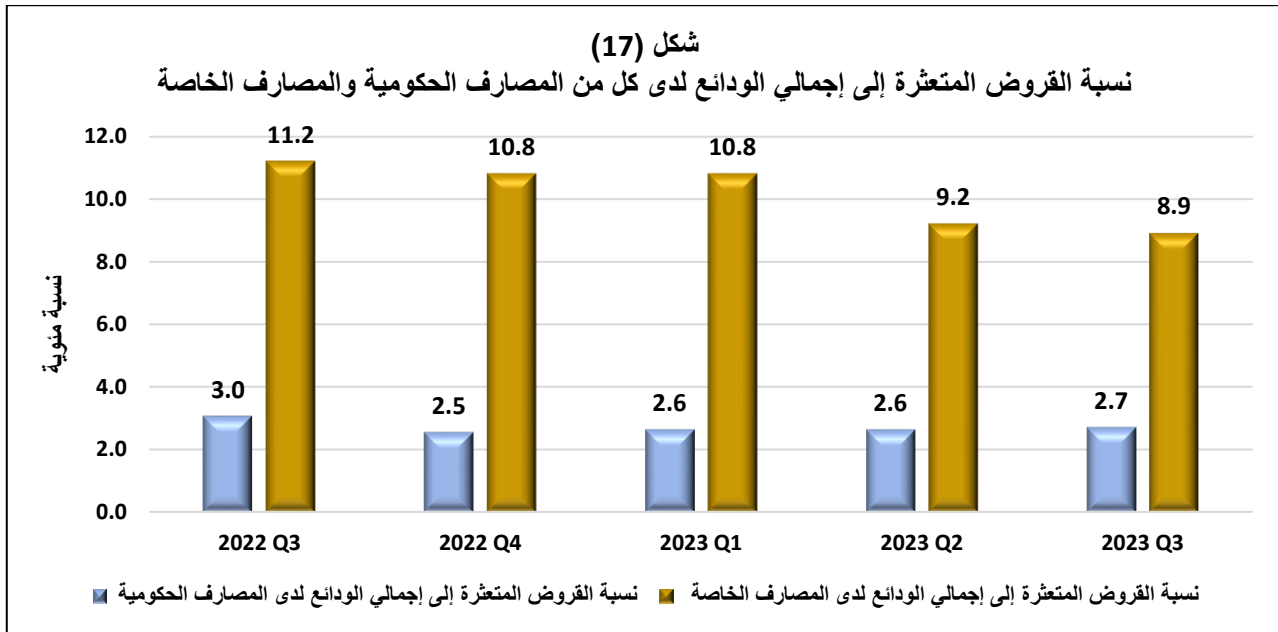
المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

جدول (17)

إجمالي القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع لدى المصارف العاملة (مليون دينار)

| السنة   | إجمالي الودائع لدى المصارف العاملة | القروض المتعثرة لدى المصارف العاملة | نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع |
|---------|------------------------------------|-------------------------------------|---|
| 2022 Q3 | 108,678,173                        | 4,303,866                           | 4.0                                     |
| 2022 Q4 | 129,083,322                        | 4,355,587                           | 3.4                                     |
| 2023 Q1 | 122,157,082                        | 4,306,974                           | 3.5                                     |
| 2023 Q2 | 125,234,254                        | 4,340,189                           | 3.5                                     |
| 2023 Q3 | 122,370,639                        | 4,304,384                           | 3.5                                     |

وبالعودة إلى تصنيف المصارف من حيث الملكية نجد أنّ هناك انخفاضاً في هذه النسبة للمصارف الحكومية والخاصة، والشكل (17) يوضح أنّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع لدى المصارف الخاصة قد انخفضت في الفصل الثالث عام 2023 إلى (8.9%) بعد أن كانت (11.2%) للفصل نفسه عام 2022، في حين بلغت هذه النسبة لدى المصارف الحكومية (2.7%) في الفصل الثالث من عام 2023 بعد أن كانت (3%) لنفس الفصل عام 2022، ويعزى الفارق بين المصارف الحكومية والخاصة إلى ارتفاع الودائع لدى المصارف الحكومية نتيجة تضمينها ودائع الحكومة المركزية والمؤسسات العامة بنسبة أكبر بكثير من المصارف الخاصة.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

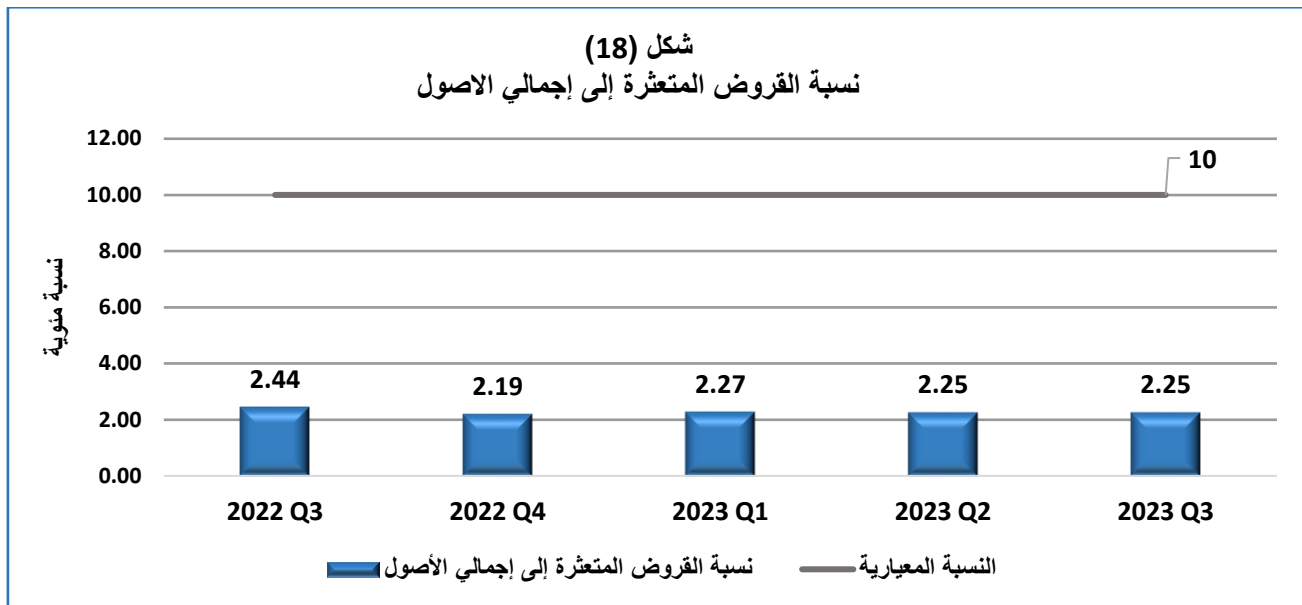
جدول (18)  
القروض المتعثرة وإجمالي الودائع لدى المصارف الحكومية والخاصة  
(مليون دينار)

| السنة   | إجمالي الودائع لدى المصارف الحكومية | إجمالي الودائع لدى المصارف الخاصة | القروض المتعثرة لدى المصارف الحكومية | القروض المتعثرة لدى المصارف الخاصة | نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع لدى المصارف الحكومية (%) | نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع لدى المصارف الخاصة (%) |
|---------|-------------------------------------|-----------------------------------|--------------------------------------|------------------------------------|--|--|
| 2022 Q3 | 96,461,219                          | 12,216,954                        | 2,929,862                            | 1,374,615                          | 3.0  | 11.2   |
| 2022 Q4 | 115,856,240                         | 13,227,082                        | 2,924,708                            | 1,430,879                          | 2.5  | 10.8   |
| 2023 Q1 | 108,513,536                         | 13,643,546                        | 2,833,445                            | 1,473,529                          | 2.6  | 10.8   |
| 2023 Q2 | 109,133,323                         | 16,100,931                        | 2,853,181                            | 1,487,008                          | 2.6  | 9.2  |
| 2023 Q3 | 105,954,740                         | 16,415,899                        | 2,845,720                            | 1,458,664                          | 2.7  | 8.9  |

## 9- القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول

يُقاس هذا المؤشر عن طريق قسمة القروض المتعثرة على إجمالي الأصول لدى المصارف، إنَّ القيمة المعيارية لهذه النسبة هي (10%)<sup>1</sup>، ويوضّح الشكل (18) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول لدى المصارف العاملة في العراق، إذ يُلاحظ انخفاض هذه النسبة في الفصل الثالث عام 2023 إذ بلغت (2.25%) مقارنة بنسبة (2.44%) لنفس الفصل عام 2022، ويجدر الإشارة إلى إنَّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول لم تتجاوز النسبة المعيارية إذا ما تم قياسها إلى إجمالي المصارف.

<sup>1</sup>المزيد انظر، البنك المركزي العراقي 2020، تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي، العدد الثالث عشر، ص18.

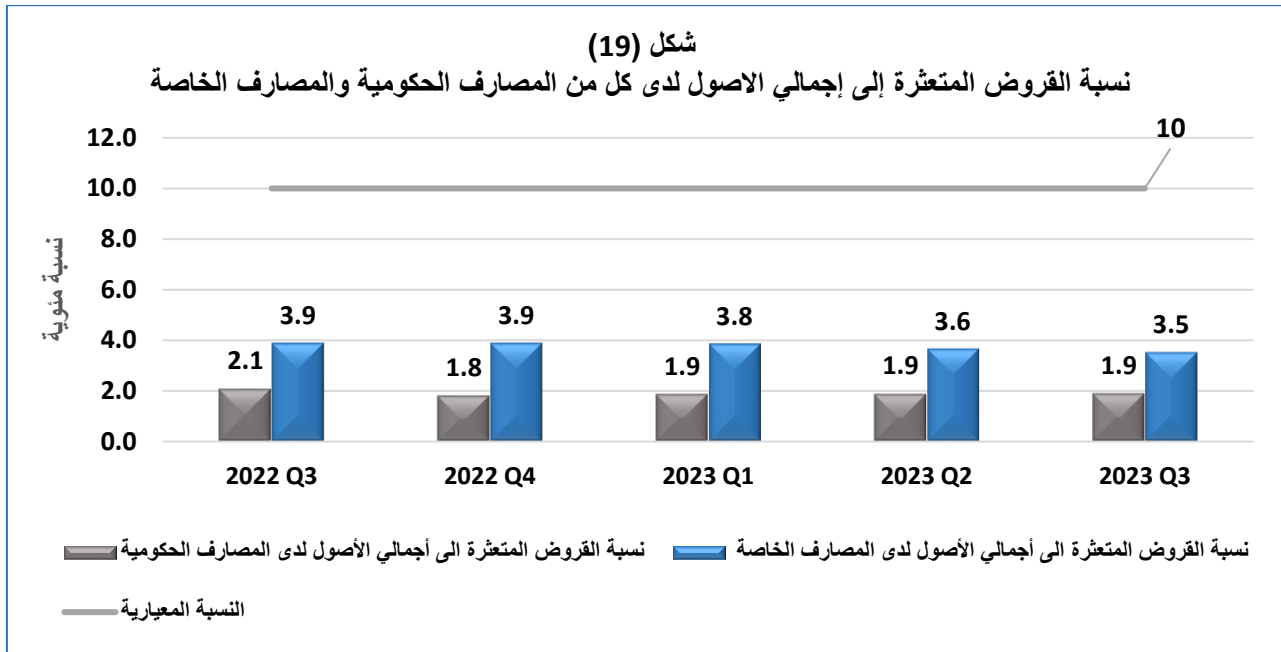


المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

جدول (19)  
القروض المتعثرة وإجمالي الأصول لدى المصارف العاملة  
(مليون دينار)

| السنة   | إجمالي الأصول لدى المصارف العاملة | القروض المتعثرة لدى المصارف العاملة | نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول |
|---------|-----------------------------------|-------------------------------------|--|
| 2022 Q3 | 176,109,025                       | 4,303,866                           | 2.44                                   |
| 2022 Q4 | 198,661,832                       | 4,355,587                           | 2.19                                   |
| 2023 Q1 | 189,821,920                       | 4,306,974                           | 2.27                                   |
| 2023 Q2 | 192,690,459                       | 4,340,189                           | 2.25                                   |
| 2023 Q3 | 191,415,257                       | 4,304,384                           | 2.25                                   |

وبالعودة إلى تفصيل المصارف بحسب الملكية، نجد أنّ كلاً من المصارف الخاصة والحكومية لم تتجاوز النسبة المعيارية، والشكل (19) يوضح ذلك، ولكن هذه النسبة مرتفعة لدى المصارف الخاصة أكثر من نظيرتها الحكومية، إذ بلغت في الفصل الثالث من عام 2023 (3.5%)، في حين بلغت هذه النسبة (1.9%) لدى المصارف الحكومية لذات المدة نفسها، وإنّ هذه النسبة لا تدعو إلى القلق فيما يخص الاستقرار المالي، إذ إنّ المصارف الحكومية تستحوذ على نسبة كبيرة من القطاع المصرفي.



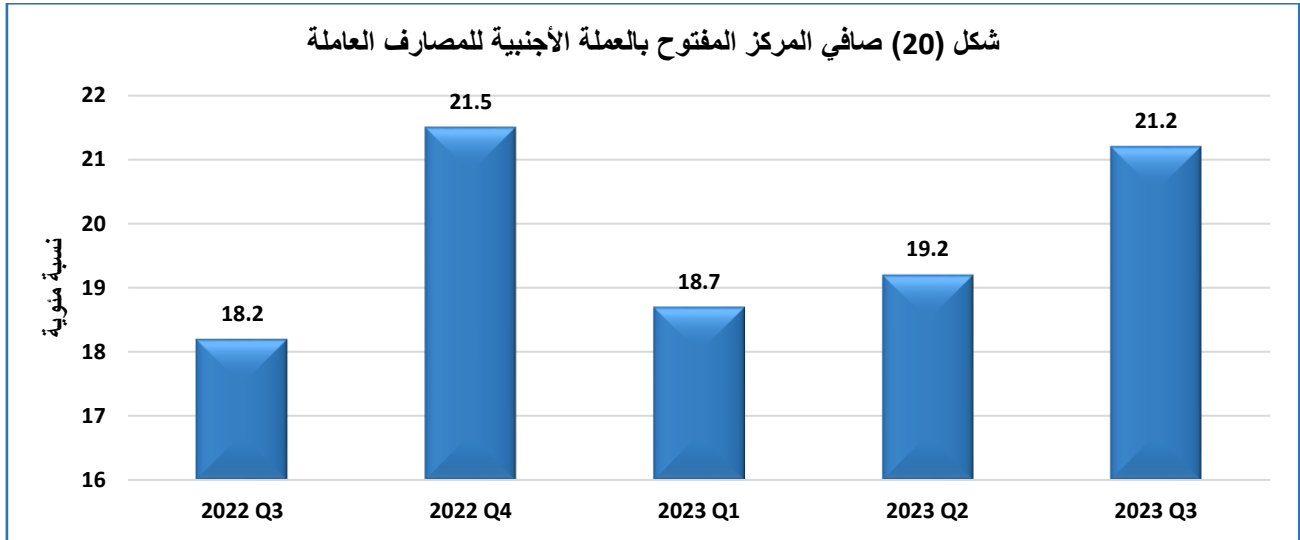
المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

جدول (20)  
القروض المتعثرة وإجمالي الأصول لدى المصارف الحكومية والمصارف الخاصة (مليون دينار)

| السنة   | إجمالي الأصول لدى المصارف الحكومية (مليون دينار) | إجمالي الأصول لدى المصارف الخاصة (مليون دينار) | القروض المتعثرة لدى المصارف الحكومية (مليون دينار) | القروض المتعثرة لدى المصارف الخاصة (مليون دينار) | نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول لدى المصارف الحكومية (%) | نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول لدى المصارف الخاصة (%) |
|---------|--|--|--|--|---|---|
| 2022 Q3 | 140,666,385                                      | 35,442,640                                     | 292,986  | 1,374,615  | 2.1   | 3.9   |
| 2022 Q4 | 161,523,751                                      | 37,138,081                                     | 292,470  | 1,430,879  | 1.9   | 3.9   |
| 2023 Q1 | 151,495,982                                      | 38,325,938                                     | 283,344  | 1,473,529  | 1.9   | 3.8   |
| 2023 Q2 | 151,875,952                                      | 40,814,507                                     | 285,318  | 1,487,008  | 1.9   | 3.6   |
| 2023 Q3 | 149,859,207                                      | 41,556,050                                     | 284,572  | 1,458,664  | 1.9   | 3.5   |

## 10- صافي المركز المفتوح بالعملة الأجنبية للمصارف العاملة

يُقاس هذا المؤشر صافي الموجودات الأجنبية لدى المصارف العاملة من خلال احتساب الفرق بين الموجودات الأجنبية لديها ومطلوباتها الأجنبية مقسوم على رأس المال، وبالتالي فإن زيادة هذه النسبة تعني ارتفاع حجم الموجودات الأجنبية لدى المصارف العاملة، والعكس صحيح، والشكل (20) يوضح أن هذه النسبة قد ارتفعت لدى المصارف العاملة من (18.2%) في الفصل الثالث 2022 إلى (21.3%) في ذات الفصل من عام 2023، مما يعني ارتفاع حجم الموجودات الأجنبية لدى المصارف العاملة في القطاع المصرفي العراقي.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

جدول (21)

صافي المركز المفتوح بالعملة الأجنبية لدى المصارف العاملة

| السنة   | صافي المركز المفتوح في النقد الأجنبي (مليون دينار) | رأس المال (مليون دينار) | نسبة صافي المركز المفتوح بالعملة الأجنبية للمصارف العاملة إلى رأس المال |
|---------|--|-------------------------|---|
| 2022 Q3 | 4,187,880  | 23,057,259              | 18.2%   |
| 2022 Q4 | 4,957,653  | 23,048,651              | 21.5%   |
| 2023 Q1 | 4,342,694  | 23,252,396              | 18.7%   |
| 2023 Q2 | 4,458,209  | 23,217,865              | 19.2%   |
| 2023 Q3 | 5,234,861  | 24,643,625              | 21.2%   |

| جدول (22)<br>المؤشرات الخاصة بتحليل أداء المصارف |                   |                   |   |
|--|-------------------|-------------------|---|
| معدل النمو %                                     | الفصل الثالث 2023 | الفصل الثالث 2022 | اسم المؤشر  |
| -7.8   | 47                | 51                | الودائع المصرفية إلى M2 (%)                                     |
| 8.2  | 53                | 49                | النقد في التداول إلى M2 (%)                                     |
| -0.4   | 53.2              | 53.4              | إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع (%)                   |
| -22.6  | 13.0              | 16.8              | إجمالي الاستثمار إلى إجمالي الموجودات (%)                       |
| -11.1  | 1.12              | 1.26              | المضاعف النقدي  |
| 13.6   | 151.6             | 133.5             | العملة في التداول إلى الودائع الجارية (%)                       |
| 10.8   | 12.3              | 11.1              | العائد على حقوق الملكية (%)                                     |
| 6.7  | 1.6               | 1.5               | العائد على الموجودات (%)  |
| -10.8  | 6.6               | 7.4               | القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي (%)                  |
| -12.5  | 3.5               | 4.0               | القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع (%)                          |
| -7.8   | 2.25              | 2.44              | القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول (%)                           |
| 16.5   | 21.2              | 18.2              | صافي المركز المالي المفتوح بالعملة الاجنبية للمصارف العاملة (%) |
|  |                   |                   |   |

تم اعداد الجدول باعتماد بيانات:

- البنك المركزي العراقي دائرة الاحصاء والابحاث، قسم الاحصاءات النقدية المالية.
- البنك المركزي العراقي دائرة الاحصاء والابحاث، قسم احصاءات ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.

الخلاصة:

- لا تزال المصارف تمتلك سيولة تجعلها لا تلجأ إلى البنك المركزي للحصول على التسهيلات القائمة.
- انخفاض نسبة الودائع المصرفية إلى السيولة المحلية في مقابل ارتفاع نسبة النقد في التداول إلى السيولة المحلية.
- حافظت المصارف على نسبة إجمالي الائتمان إلى إجمالي الودائع دون النسبة المعيارية المحددة من قبل البنك المركزي مما يدل على امتثال المصارف لتطبيق هذه النسبة للحد من المخاطر. فيما يخص هذه النسبة على مستوى المصارف الخاصة والحكومية نلاحظ انخفاضها هذا الفصل في المصارف الخاصة.
- انخفاض المضاعف النقدي خلال هذا الفصل مقارنة بذات الفصل من عام 2022 مما ينعكس ارتفاع الاحتياطيات الفائضة للمصارف لدى البنك المركزي.
- انخفاض نسبة القروض المتعثرة في كل من المصارف الحكومية والمصارف الخاصة إلى إجمالي الائتمان الممنوح، من جانب آخر يلحظ ارتفاع نسبة القروض المتعثرة إلى الائتمان في المصارف الخاصة أكثر من الحكومية.
- إن نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول لم تتجاوز النسبة المعيارية البالغة (10%) في كل من المصارف الخاصة والحكومية بالرغم من ارتفاعها في المصارف الخاصة أكثر من المصارف الحكومية.

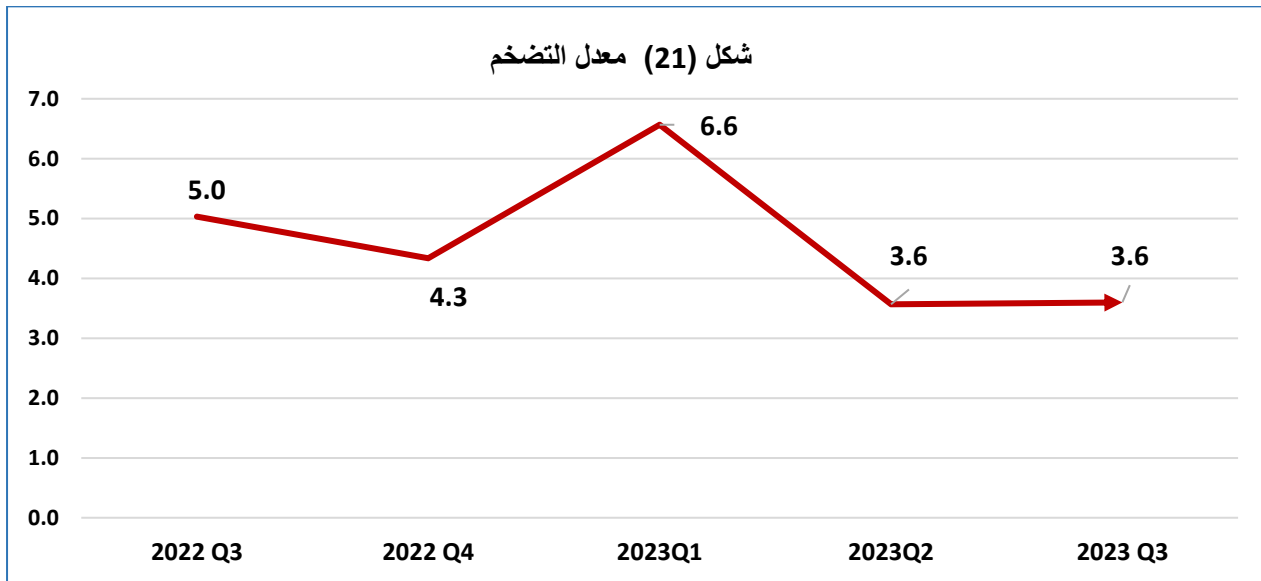


## الفصل الثالث : مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي

إن المتغيرات الاقتصادية الكلية تُعدّ من أهم المتغيرات المؤثرة في الاقتصاد، لذلك عمل تقرير الإنذار المبكر على تحليل أهم المؤشرات الخاصة بالاقتصاد الكلي ومنها، مؤشر معدل التضخم، سعر الفائدة الحقيقي، ومؤشر الدين العام، فضلاً عن احتساب المخفض الضمني لـ GDP الذي يوضح حدود إمكانيات الإنتاج داخل الاقتصاد العراقي، بالإضافة إلى قياس فجوة الناتج المحلي الإجمالي (GDP – gap)، وفيما يلي أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي:

### 1- معدّل التضخم (Inflation Rate)

سجل معدل التضخم في العراق انخفاضاً أثناء الفصل الثالث من عام 2023 ليبلغ (3.6%) مقارنة بالفصل نفسه من العام السابق الذي بلغ فيه (5%)، يعود ذلك إلى انخفاض أسعار السلع الداخلة في احتساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك (يمثل معدل التغيير فيه النسبة المئوية لمعدل التضخم)، إن انخفاض معدل التضخم يؤثر بصورة ايجابية على معدل الفائدة الحقيقي الممنوح على الودائع، فضلاً عن إن انخفاض معدل التضخم يشير إلى انخفاض المستوى العام للأسعار، وبالتالي يقلل الضغط على طلب النقود لأغراض المبادلات.

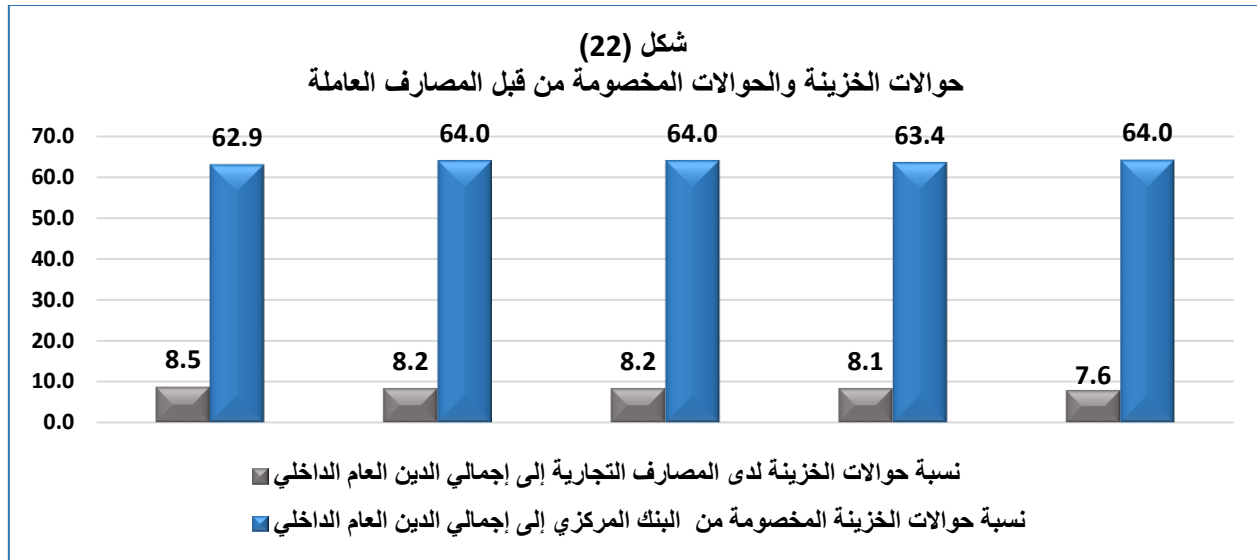


المصدر: البنك المركزي العراقي، البيانات المالية الأساسية.

### 2- معدل نمو الدين الداخلي

يوضح هذا المؤشر نسبة التغيّر الذي يحصل في الدين العام الداخلي من خلال احتساب الدين المسجل على الحكومة لدى المصارف العاملة والبنك المركزي، ويبيّن الشكل (22) أنّ حوالات الخزينة لدى المصارف العاملة إلى إجمالي الدين العام الداخلي قد انخفضت من (8.5%) للفصل الثالث من عام 2022 إلى (7.6%) في

الفصل نفسه من عام 2023 بمعنى تراجع حدة مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في الحصول على الائتمان، اما بالنسبة للحوالات المخصصة من البنك المركزي إلى الدين العام الداخلي فقد ارتفعت إلى (64%) في الفصل الثالث لعام 2023 مقارنة بالفصل الثالث للعام السابق الذي بلغت نسبته (62.9%) وذلك بسبب قيام الحكومة باسترجاع الاموال التي سددتها في عام 2022 لصالح البنك المركزي.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

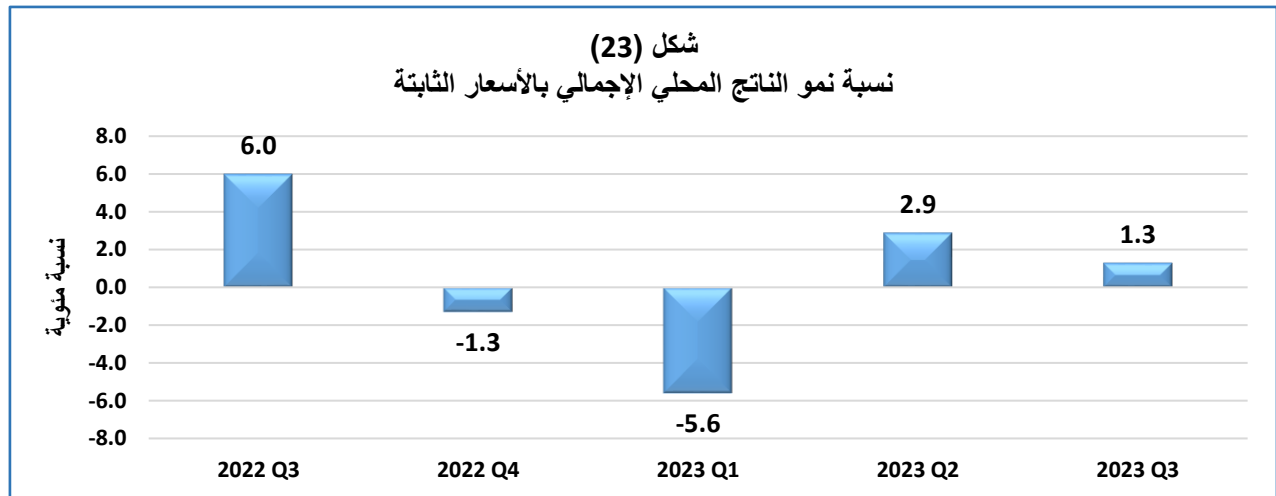
جدول (23)  
حوالات الخزينة لدى البنك المركزي والمصارف العاملة (مليون دينار)

| السنة   | حوالات الخزينة لدى المصارف العاملة | حوالات الخزينة لدى البنك المركزي | إجمالي الدين العام الداخلي | نسبة حوالات الخزينة لدى المصارف العاملة إلى إجمالي الدين العام الداخلي (%) | نسبة حوالات الخزينة المخصصة من البنك المركزي إلى إجمالي الدين العام الداخلي (%) |
|---------|------------------------------------|----------------------------------|----------------------------|--|---|
| 2022 Q3 | 5,646,734                          | 41,878,142                       | 66,573,959                 | 8.5  | 62.9  |
| 2022 Q4 | 5,677,734                          | 44,452,392                       | 69,495,737                 | 8.2  | 64.0  |
| 2023 Q1 | 5,677,734                          | 44,452,392                       | 69,492,940                 | 8.2  | 64.0  |
| 2023 Q2 | 5,677,734                          | 44,202,392                       | 69,678,298                 | 8.1  | 63.4  |
| 2023 Q3 | 5,206,551                          | 43,602,392                       | 68,081,110                 | 7.6  | 64.0  |

### 3- نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق انخفاضاً أثناء الفصل الثالث لعام 2023 بمعدل (14.6%) ليبلغ (84.1) تريليون دينار مقارنة بالذات الفصل من العام السابق والبالغ (98.6) تريليون دينار يعزى ذلك إلى انخفاض أسعار النفط الخام والكميات المصدرة، كما سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

انخفاضاً خلال هذا الفصل بنسبة (2.9%) ليبلغ (52.7) تريليون دينار نتيجة الالتزام بتخفيض الإنتاج وفق مقررات أوبك بلس على النحو المبين في الشكل (23).



المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، بيانات الناتج المحلي الإجمالي للفصل الأول 2023.

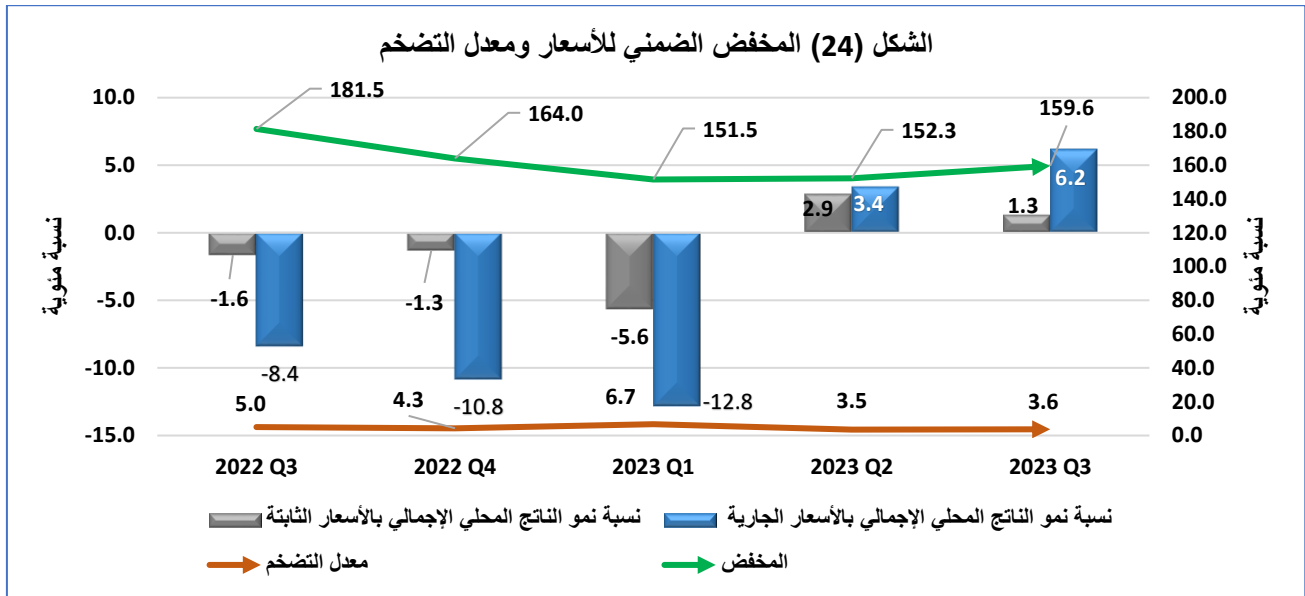
جدول (24)  
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليون دينار)

| السنة   | الناتج المحلي الإجمالي | معدل التغير الفصلي في الناتج المحلي الإجمالي |
|---------|------------------------|--|
| 2022 Q3 | 54,309,140.8           | 6.0  |
| 2022 Q4 | 53,588,384.7           | -1.3   |
| 2023 Q1 | 50,575,299.1           | - 2.6  |
| 2023 Q2 | 52,026,200.8           | - 5.8  |
| 2023 Q3 | 52,712,877.6           | - 2.9  |

#### 4- المخفّض الضمني للأسعار (Implicit Price Deflator)

يمكن قياس المخفّض الضمني من خلال قسمة الناتج المحلي الإسمي على الناتج المحلي الحقيقي<sup>1</sup>، فكلما ارتفعت قيمة المخفّض يعني أنّ هناك ارتفاعاً في المستوى العام للأسعار، والشكل (24) يوضح وجود انخفاض في قيمة المخفّض الضمني من (181.5%) للفصل الثالث في عام 2022 إلى (159.6%) للفصل نفسه من العام الحالي، وهذا يتزامن مع انخفاض معدل التضخم من (5%) للفصل الثالث من العام السابق إلى (3.6%) للفصل نفسه لعام 2023.

<sup>(1)</sup> للمزيد حول المخفّض انظر إلى البنك المركزي العراقي، تقرير الإنذار المبكر، العدد التاسع عشر، ص 27.



المصدر - البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

جدول (25) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والمخفض (مليون دينار)

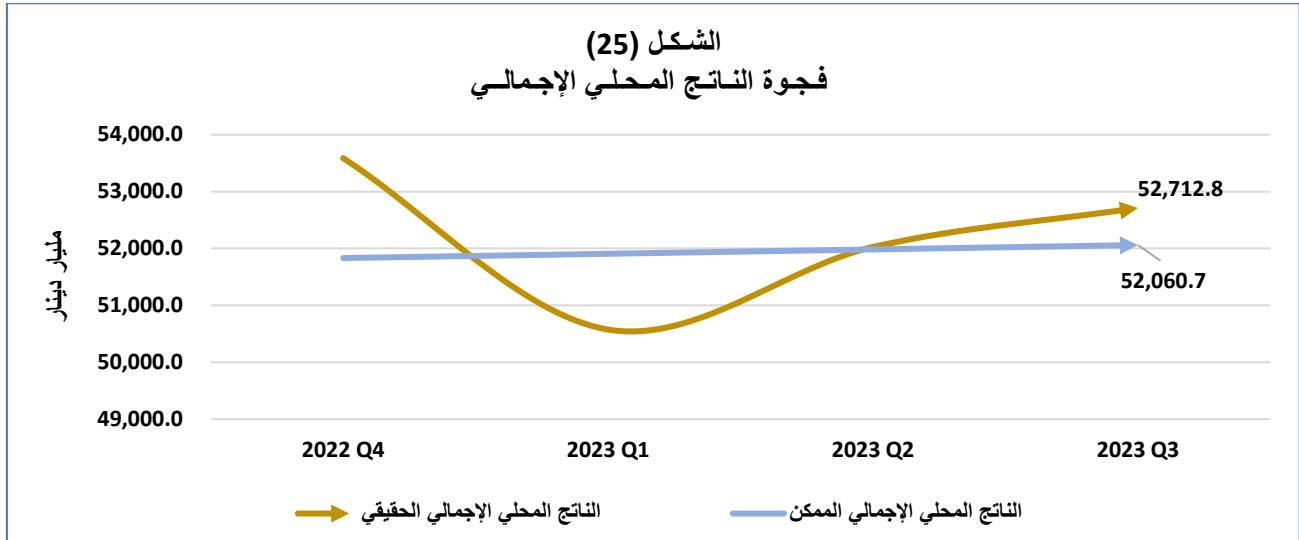
| السنة   | الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة | الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية | المخفض |
|---------|---|---|--------|
| 2022 Q3 | 54,309,140.80                           | 98,556,870.8                            | 181.5  |
| 2022 Q4 | 53,588,384.70                           | 87,886,775.0                            | 164.0  |
| 2023 Q1 | 50,575,299.10                           | 76,641,671.9                            | 151.5  |
| 2023 Q2 | 52,026,200.80                           | 79,240,693.0                            | 152.3  |
| 2023 Q3 | 52,712,877.60                           | 84,127,797.6                            | 159.6  |

## 5- فجوة الناتج المحلي الإجمالي<sup>1</sup>

تُعبّر الفجوة عن الفرق بين مستوى الناتج المحلي الإجمالي الفعلي والناتج المحلي الإجمالي الممكن<sup>2</sup>، فعندما تكون فجوة الناتج موجبة يكون الناتج المحلي الإجمالي الفعلي أعلى من الممكن، أي يعمل الاقتصاد فوق قدرته، ومن المرجح أن يولد التضخم في حال كانت الزيادة في الناتج الفعلي بسبب زيادة الطلب، أما إذا كان الناتج المحلي الإجمالي الفعلي أقل من الممكن، فتكون فجوة الناتج سالبة، أي قد يكون هنالك انكماش، ومن ثمّ عدم توفر فرص عمل كافية لجميع الراغبين في العمل، والشكل (25) يوضح قيمة الناتج المحلي الإجمالي الممكن عند (52,060.7) مليار دينار للفصل الثالث من عام 2023، كما سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ارتفاعاً ليبلغ (52,712.8) مليار دينار اثناء ذات الفترة مقابل (54,309.1) مليار دينار للفصل نفسه عام 2022، بمعنى أنّ الإنتاج داخل الاقتصاد أكبر من الإمكانيات المتوافرة مما قد يولد ضغوط تضخمية مستقبلاً.

<sup>1</sup> يقيس الفرق ما بين الناتج المحلي الإجمالي (الفعلي) وما بين الناتج المحلي الإجمالي الممكن (المحتمل) كنسبة مئوية.

<sup>2</sup> للمزيد عن قياس فجوة الناتج راجع، البنك المركزي العراقي 2021، تقرير الإنذار المبكر، العدد الثامن عشر، ص30.



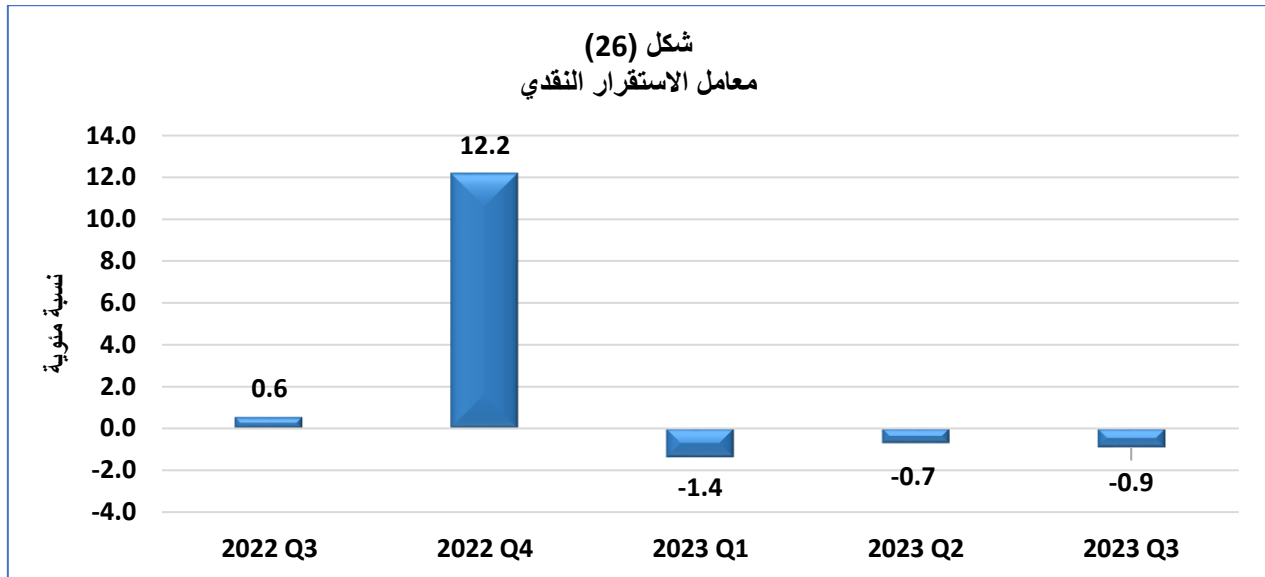
المصدر: البنك المركزي العراقي، تقديرات قسم الاستقرار المالي والنقدي وفق بيانات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء للأعوام 2022، 2023.

جدول (26)  
الناتج المحلي الإجمالي الممكن والفعلي  
(مليار دينار)

| السنة   | الناتج المحلي الإجمالي الممكن | الناتج المحلي الإجمالي الفعلي | فجوة الانتاج |
|---------|-------------------------------|-------------------------------|--------------|
| 2022 Q3 | 51,757.0                      | 54,309.1                      | -2,552.1     |
| 2022 Q4 | 51,832.1                      | 53,588.4                      | -1,756.3     |
| 2023 Q1 | 51,907.6                      | 50,575.3                      | 1,332.3      |
| 2023 Q2 | 51,984.0                      | 52,026.2                      | -42.2        |
| 2023 Q3 | 52,060.7                      | 52,712.8                      | -652.1       |

## 6 - معامال الاستقرار النقدي

يوضح معامال الاستقرار النقدي الضغوط التضخمية التي يتعرض اليها الاقتصاد، فهو يكون حاصل قسمة النمو في عرض النقد بالمعنى الواسع إلى النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، وبالتالي فإن هذا المؤشر كلما اقتربت قيمته من الواحد الصحيح فان هذا يدل على حالة جيدة من الاستقرار النقدي داخل الاقتصاد، بينما ارتفاع قيمة المؤشر أعلى من الواحد الصحيح يدل على إن الاقتصاد يعاني من ضغوط تضخمية وارتفاع في المستوى العام للأسعار، بينما انخفاض قيمة هذا المؤشر عن الواحد الصحيح يعني وجود حالة من الركود داخل الاقتصاد، والشكل (26) يوضح أن قيمة المؤشر قد انخفضت من (0.6) اثناء الفصل الثالث 2022 إلى (-0.9) لذات الفصل من عام 2023، بمعنى إن الضغوط التضخمية التي يعاني منها الاقتصاد قد انخفضت بشكل كبير وهذا ما يؤكد معدل التضخم الذي انخفض من (5%) إلى (3.6%) خلال الفترة ذاتها.



المصدر: البنك المركزي العراقي، تقديرات قسم الاستقرار المالي والنقدي

جدول (27)  
معامل الاستقرار النقدي  
(مليار دينار)

| السنة   | M2      | الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية | معدل نمو (M2) سنوي | معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي | معامل الاستقرار النقدي |
|---------|---------|---|--------------------|--|------------------------|
| 2022 Q3 | 153,728 | 98,557                                  | 13.8               | 25.0                                   | 0.6                    |
| 2022 Q4 | 168,291 | 87,887                                  | 20.3               | 1.7                                    | 12.2                   |
| 2023 Q1 | 170,464 | 76,642                                  | 19.1               | -13.9                                  | -1.4                   |
| 2023 Q2 | 177,772 | 79,241                                  | 18.5               | -26.3                                  | -0.7                   |
| 2023 Q3 | 173,950 | 84,128                                  | 13.2               | -14.6                                  | -0.9                   |

## جدول (3) المؤشرات الخاصة بأداء الاقتصاد الكلي

| الجدول (28)                |                   |                   |   |
|----------------------------|-------------------|-------------------|---|
| مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي |                   |                   |   |
| معدل التغير %              | الفصل الثالث 2023 | الفصل الثالث 2022 | المؤشر  |
| -1.4                       | 3.6               | 5.0               | معدل التضخم السنوي (%)  |
| -10.5                      | 7.6               | 8.5               | نسبة حوالات الخزينة لدى المصارف العاملة إلى إجمالي الدين العام الداخلي (%)      |
| 1.7                        | 64.0              | 62.9              | نسبة حوالات الخزينة المخصصة من البنك المركزي إلى إجمالي الدين العام الداخلي (%) |
| -8.90                      | -2.9              | 6.0               | معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي (%)                                       |
| -21.90                     | 159.6             | 181.5             | المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي (%)  |
| -1596.2                    | 52,712.9          | 54,309.1          | الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (مليار دينار)                                    |
| 156.8                      | - 655.1           | - 2,552.1         | فجوة الناتج المحلي الإجمالي (مليار دينار)                                       |
| -1.5                       | -0.9              | 0.6               | معامل الاستقرار النقدي  |

تم اعداد الجدول باعتماد بيانات:

- البنك المركزي العراقي دائرة الاحصاء والابحاث، قسم الاحصاءات النقدية المالية.
- بيانات وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء للأعوام 2022، 2023.

**الخلاصة:**

- انخفاض معدل التضخم خلال هذا الفصل قياساً بالفصل الثالث من العام السابق.
- ارتفاع الدين العام الداخلي خلال هذا الفصل 2023 مقارنة بذات الفصل من العام السابق، ويعزى ذلك إلى ارتفاع الحوالات المخصصة من قبل البنك المركزي نتيجة قيام وزارة المالية باسترجاع ديونها بعد أن قامت بتسديدها.
- سجل الناتج المحلي الإجمالي الفعلي ارتفاعاً عن الناتج المحلي الإجمالي الممكن مما يدل على إمكانية تعرض الاقتصاد إلى ضغوط تضخمية في المستقبل.
- انخفاض معامل الاستقرار النقدي ليسجل (-0.9%) في الفصل الثالث 2023 مما يعكس انخفاض الضغوط التضخمية خلال هذا الفصل.

